مجلة الدراسات الفلسطينية

111

مدينة الخليل القديمة
أبجدية الاحتلال والتراث المقاوم

جاد تابت

آفاق بترول شرق المتوسط

وليد خدوري؛ يولا البطل ورندة حيدر؛ فؤاد السنيورة

خمسون الهزيمة

خالد فهمي؛ داود تلحمي؛ جميل هلال؛ فيصل درّاج؛
الياس خوري

صيف 2017

خمسون الهزيمة

هل تخيل أحد ممّن شهد كابوس الخامس من حزيران/يونيو أن تصل الهزيمة إلى عامها الخمسين، وهي لا تزال جاثمة بكل ثقلها على حاضر العرب وفلسطين؟

هل تخيل مؤرخو النهضة والحداثة، أن يكون عملهم الرئيسي، إن لم يكن الوحيد، هو فك طلاسم الهزائم المتتالية التي بدأت مع مطلع القرن الماضي ولا تزال مستمرة إلى اليوم؟

مئة عام على وعد بلفور؛

سبعون عاماً على قرار تقسيم فلسطين؛

نصف قرن على هزيمة ١٩٦٧؛

وماذا أيضاً؟

مسلسل من الهزائم المتواصلة، حتى حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، لم يكن سوى محاولة لإضافة شرعية القتال على الاستسلام، وعلى مسيرة الحروب على الشعوب العربية، التي اتخذت أشكالاً متعددة، ونراها اليوم تعربد فوق خرائب المدن والأمصار وآلام اللاجئين الجدد.

هل صارت مهمة الكتابة هي الرثاء، وكتابة تاريخ "النكبات"، وإعلان العجز عن مواجهة زمن النكبة المستمرة؟

منذ الهزيمة الحزيرانية سال حبر كثير ودم كثير، لكن العرب لا يزالون عالقين في زمن الهزائم التي تتوالى. ومن مفارقات هذا الزمن أن الأنظمة الانقلابية والمستبدة لم تُهزم؛ هُزمت الشعوب واستُبيحت الأرض، لكن الأنظمة ازدادت رسوخاً، إذ يبدو أن شرط انتصار الأنظمة هو هزيمة الشعوب، وهذه إحدى أعاجيب تاريخ الهزائم التي تتوالى جارفة معها حرية المواطن وكرامته.

هذه السنة هي سنة تراكم أشلاء التاريخ على العرب. والغريب أن هذا التراكم يتساقط على حاضر عربي يرسمه الموت بدماء الضحايا. فنحن لا نتذكر حين نتذكر، فالذاكرة لا مكان لها لأنها تتكرر في الحاضر، وشرط التذكر هو أن يكون ما تحيلنا إليه الذاكرة ماضياً انتهى، أمّا حين يكون الحاضر مجرد امتداد للماضي، فإن مهمة المؤرخين تصير عسيرة.

وحين يريد الباحث أن يدرس الهزيمة محرراً الفكر من قراءة ثقافوية أهملت مسؤولية صُنّاع الهزيمة الحزيرانية لتركز على "تخلفنا الثقافي والحضاري"، فإنه يجد نفسه أمام ما يشبه الأُحجية، إذ بعد نصف قرن على الحرب التي انتهت لحظة بدايتها، يجد المؤرخون أنفسهم أمام استحالة دراسة وثائق الحرب المحجوبة خلف أقفال "أسرار عسكرية" لا يعرفها سوى العدو الإسرائيلي. وثائق الجيوش الثلاثة التي خيضت بها الحرب محجوبة بشكل شبه كامل، فكيف يمكن للمؤرخين أن يعملوا ويقدّموا سرديات هذه الحرب، كي نستطيع استخلاص دروسها؟

حين نقول إنه قرن الهزائم فهذا ليس دعوة إلى الإحباط، إذ إلى جانب "احتفالنا" بالذكرى الخمسين للهزيمة الحزيرانية يجب أن نتذكر أنه في هذا العام أيضاً نحتفل بالذكرى الثلاثين لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى التي نطلق عليها اسم "انتفاضة أطفال الحجارة". قرن الهزائم كان أيضاً قرن المقاومة، من معركة "الكرامة" في سنة ١٩٦٨، إلى الصمود الأسطوري في

بيروت وقلعة الشقيف في سنة ١٩٨٢، إلى شجاعة مقاتلي حرب المخيمات التي كانت شرارة اندلاع الانتفاضة الكبرى، إلى الانسحاب الإسرائيلي بلا قيد ولا شرط من لبنان في سنة ٢٠٠٠، إلى فشل إسرائيل في حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦، وصولاً إلى ميادين المدن العربية التي هتفت للحرية في سنة ٢٠١١.

صحيح أن الانتفاضة الكبرى طُعنت في أوسلو، وأن جثث ضحايا صبرا وشاتيلا صارت أشبه بوادي الألم الذي يحاصرنا، وأن النهاية المأسوية للانتفاضة الثانية على شكل بانتوستانات محاصرة بالاحتلال تثير الغضب والأسى، وأن غزو العراق وإدخاله في نفق الحروب كانا بداية كارثة جديدة تجلّت في مذابح ميادين الحرية في المدن العربية، لكن الصحيح أيضاً، هو أن إرادة المقاومة لا تموت لأنها هي الأفق الوحيد.

أردنا في هذا العدد تقديم قراءة للهزيمة الحزيرانية، فاكتشفنا صعوبة ذلك، فاكتفينا بملف يقدم التجربة المصرية مثلما قرأها المؤرخ المصري خالد فهمي، كما أطللنا على قراءة الهزيمة في واقعها الفلسطيني مع مقالتين لداود تلحمي وجميل هلال، وقراءتين فكريتين لفيصل درّاج والياس خوري.

لكن الهزيمة تحتاج أيضاً إلى قراءة فلسطينية داخلية، وهذا ما يحمله ملف وقائع القدس من خلال دراسة نظمي الجعبة وتقرير عبد الرؤوف أرناؤوط، علاوة على مقالة المهندس جاد ثابت الذي يدرس الواقع في مدينة الخليل والمآسي التي تعيشها هذه المدينة المحتلة بالمستعمرات الوحشية، في بحثها عن تراثها المقاوم.

إلى جانب الملف الحزيراني الذي نُشر في باب "مداخل"، ننشر ملفاً عن "آفاق بترول الشرق الأوسط"، وهو كناية عن مجموعة من الأبحاث قُدمت في ورشة عمل أشرف على إعدادها وليد خدوري في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ويعالج آفاق الصناعات البترولية مركّزاً على سياسات إسرائيل تجاه قطاع الغاز، شارك فيه: وليد خدوري، ويولا البطل ورندة حيدر، وفؤاد السنيورة.

ولأن الهزيمة تتخذ أشكالاً متعددة، فإننا ننشر دراسة علاء الترتير عن تجريم المقاومة في فلسطين انطلاقاً من تجربة مخيمَي بلاطة وجنين.

الواقع المحزن الذي عاشه هذان المخيمان بعد هزيمة الانتفاضة الثانية يأخذنا إلى جرح المخيمات المفتوح في سورية ولبنان. واستكمالاً للتحقيق الذي نشرناه في العدد الماضي عن واقع مخيم شاتيلا، نذهب في هذا العدد إلى مخيم عين الحلوة في صيدا لنكتشف المخاطر التي تحيط بأكبر مخيم فلسطيني في لبنان، وهو يعيش في زمن "إدارة التوتر".

علي الجرباوي يناقش وثيقة "حماس" الجديدة، بينما يعالج عز الدين التميمي مشكلات التعداد الإسرائيلي وصناعة المواطنة.

وكي يكتمل ملف الهزيمة ننشر نص موشيه دايان عن احتلال الله، وهو نص حري بالدراسة لأنه إلى جانب سوقية لغته وبذاءتها يقدم تقريراً عن الرؤية الإسرائيلية إلى سقوط المدينة حيث سيقوم الجيش الإسرائيلي بتأسيس أول غيتو فلسطيني.

هذا إلى جانب الأبواب الثابتة: قراءات وفصليات والوثائق. ■

هيئة التحرير

خالد فهمي*

عنب وبصل: عبد الحكيم عامر وقرار انسحاب الجيش المصري من سيناء في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧

على الرغم من مرور خمسين عاماً على حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، فإن الغموض لا يزال يحيط بكثير من تفصيلاتها، وما زلنا نجهل معلومات أساسية عنها. فالجيش المصري لم يُفرج عمّا في حيازته من وثائق عن الحرب، والروايات المتداولة عن هذه الهزيمة المروعة لا تعتمد على وثائق رسمية. تتناول هذه المقالة لحظة مفصلية في مجريات الحرب على الجبهة المصرية، أي لحظة إصدار المشير عبد الحكيم عامر، القائد العام للجيش المصري، قرار الانسحاب، كما تحلل الروايات الشائعة عن هذا القرار المصيري كي توضح كيف أدى غياب الوثائق الرسمية إلى تضارب ولبس في هذه الروايات حتى بعد مرور نصف قرن على تلك الأحداث المشؤومة. وتُختتم المقالة بطرح بعض التساؤلات عن المعنى السياسي لغياب الوثائق الرسمية وحجبها عن الشعب.

في التاسعة من صباح الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ شنّت الطائرات الإسرائيلية مئات الهجمات على المطارات المصرية في سيناء وفي العمق المصري، وقد حققت كل واحدة من هذه الطلعات أهدافها بنجاح مذهل. في البدء، كانت المقاتلات الخفيفة تنخفض إلى ارتفاع ٢٠٠ قدم فقط، فتلقي قنابل جديدة الصنع سمّتها إسرائيل "خارقة الأسمنت" لتدمير مدرجات الطائرات، ثم تقوم موجة ثانية من الطائرات المقاتلة باستهداف الطائرات المصرية الرابضة في المطارات، قبل أن تُنهي موجة ثالثة المهمة بإلقاء قنابل موقوتة على ممرات الهبوط، معدّة للانفجار بعد ساعات، الأمر الذي جعل إصلاح هذه الممرات مستحيلاً، وأعاق إقلاع الطائرات القليلة التي نجت من القصف.

خلال أقل من ثلاث ساعات تم القضاء على ٨٥٪ من سلاح الطيران المصري، وتدمير القسم الأكبر من الطائرات على مرابضها قبل أن تقلع.

عندما وصلت إلى المشير عبد الحكيم عامر، القائد العام للجيش المصري، أنباء الغارات الإسرائيلية المتزامنة على جميع المطارات المصرية، وأدرك أن جيشه في سيناء بات محروماً من أي غطاء جوي، أصدر الأمر

* أكاديمي ومؤرخ مصري.

بالانسحاب الشامل في الساعة الخامسة من صباح اليوم التالي، في ٦ حزيران/يونيو. وكان يُفترض أن يستغرق سحب القوات إلى الضفة الغربية لقناة السويس ثلاثة أيام وليلتين، لكن، نظراً إلى سوء تنفيذ القادة الميدانيين في سيناء للخطة، جرى الانسحاب بطريقة بعيدة كل البعد عن أن تكون مدروسة أو منظمة. فقد فرّ القادة الميدانيون من ساحة المعركة، وخلعوا بزاتهم العسكرية، وارتدوا بزات جنودهم، وتركوا رجالهم يواجهون مصيرهم. وبغياب الغطاء الجوي، وبعد انهيار مراكز القيادة والانضباط، انفرط عقد الجيش تماماً، واستحالت الوحدات القتالية فلولاً مهرولة شرقاً في اتجاه القناة في مشهد من التخبط الشامل والفوضى العارمة.

الجُرنالجي

هذه الرواية هي رواية مألوفة عن حرب حزيران/يونيو، أو النكسة، أو ما تفضّل إسرائيل أن تطلق عليه اسم "حرب الأيام الستة"، والتي يمكن تسميتها حرب الساعات الثلاث (وهي المدة التي استغرقتها الغارات الإسرائيلية في ذاك اليوم المشؤوم). ومروّج هذه الرواية الرئيسي هو محمد حسنين هيكل الذي كان مسؤولاً عن جهاز الدعاية لدى عبد الناصر، والذي ألّف كتاباً يفوق عدد صفحاته ١٠٠٠ صفحة عن حرب ١٩٦٧، ويُعتبر مصدراً لا غنى عنه لتأريخ تلك الساعات المأسوية التي غيّرت مصير مصر والشرق الأوسط إلى الأبد. ضربة جوية، أعقبها أمر بالانسحاب كان "منطقياً من حيث المبدأ، وإنما جاءت المصيبة في طريقة اتخاذه وأسلوب تنفيذه، ذلك أن... الحرب الخاطفة كانت قد حققت أثرها على [عامر] وأفقدته أعصابه وتوازنه."[1]

لكن رواية هيكل للأحداث يعتريها كثير من المشكلات. أولاً، هناك سؤال عن التوقيت: هل صدر الأمر بالانسحاب في الساعات الأولى من ٦ حزيران/يونيو، في الخامسة صباحاً كما يدّعي هيكل، أم في الخامسة بعد الظهر وفق ما يؤكد بعض كبار الضباط، وكما سأشرح لاحقاً؟ ثانياً، هل كان إصدار الأمر بالانسحاب ضرورياً ومنطقياً ومعقولاً كما يقول هيكل؟ ثالثاً، هل كانت هزيمة الجيش في سيناء محتومة بالفعل في غياب غطاء جوي؟ ألم يكن من الممكن أن يصمد الجيش في مواقعه ويخوض المعركة مثلما توقّع موشيه ديان، وزير الدفاع الإسرائيلي، وغيره من القادة الإسرائيليين الذين سارعوا إلى تعديل خططهم الهجومية بعد أن رأوا عدوهم ينسحب بأسرع من قدرتهم على اللحاق به؟[2] رابعاً، هل كان الانسحاب من تلك المسافة كلها حتى قناة السويس أفضل تكتيك ممكن؟ أما كان أكثر حكمة أن يتم الانسحاب فقط إلى الممرات الجبلية المهمة استراتيجياً بدلاً من التخلي عن شبه جزيرة سيناء بالكامل؟

هل كانت الهزيمة حتمية حقاً؟ كعادته، يقدم هيكل في كتابه المؤلف من ١٠٠٠ صفحة، وفي العديد من منشوراته الأُخرى، إجابة مثيرة للفضول عن هذا السؤال. فهو عندما يفعل ذلك، لا يتابع تفصيلات المعركة على الأرض أو في الجو، ولا يتتبّع القادة الميدانيين ولا حتى الرتب العسكرية العالية ليعرف كيف اتُّخذت القرارات ولماذا اتُّخذت أو متى اتُّخذت، بل يقدم بدلاً من ذلك، سرداً لوقائع تتعلق بالقوى العظمى - الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي - وبعبد الناصر وجونسون وغروميكو وأشكول. ولا تروي المشاهد التي نقلها في عالمه الصحافي حكايات عن المعارك الدامية ومهابط الطائرات المشتعلة، وإنما عن الأحاديث السرّية في البيت الأبيض وفي مقر قيادة الحكومة الإسرائيلية وفي غرفة معيشة عبد الناصر في منزله في منشية البكري. فرزم صفحاته التي لا تُعد ولا تُحصى متخمة بروايات عن لقاءات بين قادة الدول والدبلوماسيين والسياسيين استعداداً للحرب، أو درءاً لها.

وبعد إيراد روايات مطولة بالنص الحرفي لفحوى مثل تلك اللقاءات بين كبار القادة، يقول

هيكل في استنتاجه الرئيسي عن حرب ١٩٦٧، إنها كانت فخاً نصبته إسرائيل والأميركيون والسوفيات لاصطياد "الديك الرومي"، أي الإيقاع بعبد الناصر، كل لغاياته الخاصة، وإن عبد الناصر ابتلع الطعم، على الرغم من كل ما يتمتع به من حنكة وحكمة. إنها برأيه مؤامرة كبيرة وخبيثة، على غرار كبر وخبث العدوان الثلاثي في سنة ١٩٥٦، واتفاقية سايكس بيكو في سنة ١٩١٦. ومَن يقرأ كتب هيكل يعتريه شعور عميق بالعجز، لأنه، مثلما أصر على أن يقول دائماً، كان "جرنالجيا"، أي صحافياً يحمي مصادره، وليس مؤرخاً مهمته الكشف عن مصادره. هكذا، وعلى الرغم من أن كتبه تضم مئات الصفحات والملاحق التي تحوي صوراً ووثائق انفرد بالاطلاع عليها، فإنه نادراً ما يعطينا، نحن قرّاءه، فكرة عن مصدر هذه الوثائق أو رقم وحدتها الأرشيفية، وبالتالي نبقى عاجزين عن العثور على ما يؤيد روايته أو ينفيها.

غرفة النوم في القيادة العامة

ترك لنا الفريق أول محمد فوزي رئيس الأركان في مذكراته، "حرب الثلاث سنوات"، التي نُشرت بعد مرور ٢٠ عاماً من الحرب، رواية مختلفة بعض الشيء وتحمل لمسة درامية، إذ يروي فيها أن عبد الحكيم عامر استدعاه في ٦ حزيران/يونيو وقال له:

> عاوزك تحطّ لي خطة سريعة لانسحاب القوات من سيناء إلى غرب قناة السويس، ثم أضاف: "أمامك ٢٠ دقيقة فقط."
>
> فوجئت بهذا الطلب، إذ إنه أول أمر يصدر إليّ شخصياً من المشير الذي كانت حالته النفسية والعصبية منهارة [....].
>
> أسرعت إلى غرفة العمليات حيث استدعيت الفريق أنور القاضي رئيس الهيئة، واللواء تهامي مساعد رئيس الهيئة، وجلسنا فترة قصيرة نفكر في أسلوب وطريقة انسحاب القوات، بعد أن أعطيت طلب المشير إلى كليهما. وانتهى بنا الموقف إلى وضع خطوط عامة جداً، وإطار واسع لتحقيق الفكرة، ودوّنها اللواء تهامي في ورقة، وكان هذا الإطار يحدد خطوط انسحاب القوات وتوقيت التمركز في هذه الخطوط.
>
> توجهنا نحن الثلاثة إلى المشير، وكان منتظراً واقفاً خلف مكتبه، واضعاً إحدى ساقيه على كرسي المكتب، ومرتكزاً بذقنه على ساقه الموضوعة فوق الكرسي.
>
> بادرت المشير بقولي: "على قدر الإمكان، وقدر الوقت، وضعنا خطوطاً عامة لتحقيق فكرة سيادتك، ونرجو الإذن بأن يقرأها اللواء تهامي. وبدأ اللواء تهامي في القراءة بقوله: ترتد القوات إلى الخط كذا.... يوم كذا، ثم إلى الخط... يوم كذا، وأن يتم ارتداد القوات بالتبادل على هذه الخطوط لحين وصولها إلى الخط الأخير غرب قناة السويس بعد أربعة أيام من يوم البدء في الانسحاب - أي أن يتم الانسحاب في أربعة أيام وثلاث ليال."
>
> عندما سمع المشير الجملة الأخيرة الخاصة بتحديد مدة الانسحاب، رفع صوته قليلاً موجهاً الحديث لي: "أربعة أيام وثلاث ليال يا فوزي؟ أنا أعطيت أمر الانسحاب خلاص." ثم دخل إلى غرفة نومه التي تقع خلف المكتب مباشرة بطريقة هيستيرية، بعد أن كان وجهه قد ازداد احمراراً أثناء توجيه الحديث، بينما انصرفنا نحن الثلاثة مندهشين من حالة المشير.[3]

ويروي عبد اللطيف البغدادي، أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة القديم، في سياق درامي مماثل كيف عرف عبد الناصر عندما ذهب إلى مقر القيادة في مساء ٥ حزيران/يونيو للاطلاع على ما يجري، بأمر الضربة الجوية الإسرائيلية، وبوضع القوات البرية في سيناء. ويقول إنه عند

دخوله غرفة مكتب عبد الحكيم حيّاه بـ "والله زمان يا سلاحي"، لكن عندما قرأ تقريراً عن سير العمليات كان موجوداً على مكتب المشير:

> [....] بدأت تظهر على وجهه علامات عدم الارتياح [....] وقال له [أي لعبد الحكيم]: "إن خان يونس سقطت، ورفح المدينة محاصرة - والاتصال بها مقطوع - وغزة تهاجَم."
>
> ثم قال لعبد الحكيم "لا بد لنا أن نعرف الموقف على حقيقته."
>
> [.......]
>
> ولكن عبد الحكيم ظل رغم طلب جمال عبد الناصر يشغل نفسه بالرد على التليفونات.
>
> [.......]
>
> وفي النهاية بعد أن فرغ صبر جمال قام ودخل إلى حجرة النوم الملحقة بمكتب عبد الحكيم.
>
> وبعد فترة دخلتُ إلى الحجرة للذهاب إلى دورة المياه وهي من داخلها - فوجدت جمال نائماً على السرير ضاجعاً [مضّطجعاً]، وعلى ما يظهر يفكر في المأزق الذي أصبحنا فيه وكيفية الخروج منه.
>
> [.......]
>
> وبعد وقت قصير خرج جمال من غرفة النوم، وطلب من عبد الحكيم أن يرسل شيئاً للصحف عن المعركة لتعرف الناس الموقف على حد قوله. وذكر: "أن نقول مثلاً أننا توغلنا في أرض العدو وخلافه - لأن العدو يذيع بيانات عن المعركة ونحن لا نذيع شيئاً."[٤]

ويشرح عبد اللطيف البغدادي السبب الذي دعا عامر إلى اتخاذ قرار الانسحاب، ففي اليوم التالي، في ٦ حزيران/يونيو، ذهب عبد الناصر مرة أخرى إلى المشير للاطمئنان على سير العمليات، لكن هاله أن يعرف أن المشير كان قد أصدر أوامره بالانسحاب العام، إذ إن "الطائرات تصطاد مدرعاتنا وهي في الصحراء مكشوفة لها، ولا بد أن تنسحب إلى المناطق الزراعية حتى يمكن إخفاؤها عنها."[٥]

ويضيف فوزي فصلاً أخيراً لا يقل درامية لهذه الفجيعة. ففي ٧ حزيران/يونيو، وربما بعد أن أدرك فداحة الموقف وأن قرار الانسحاب كان كارثياً، راجع عامر نفسه وفكر في إصدار أمر جديد بإيقاف الانسحاب إلى غرب القناة، والاكتفاء بالانسحاب إلى خط المضايق شرقها، فاتصل بعبد الناصر ليأخذ رأيه، فردّ عليه عبد الناصر بسؤال استنكاري: "يعني كنت أخذت رأيي في الانسحاب الأول؟ وجاي دلوقت تسألني عن رأيي في المضايق؟"[٦]

المشهد في ساحة المعركة

إذا تركنا هذا المشهد للقيادة العامة ولمكتب المشير ولحجرة النوم الملحقة بها، وصرفنا الانتباه عن خصومة ألدّ صديقَي عُمْر، وركزنا على ساحة المعركة، فإن المشاهد التي سنراها هناك ليست أقل مأسوية. وترسم المذكرات التي نشرها بعض الجنود صورة فاجعة لكيفية تلقّيهم الأمر بالانسحاب. فعلى امتداد أشهر وأعوام كان يقال لهؤلاء الرجال إن هذه هي المعركة الأخيرة، وإنها فرصتهم لتحرير فلسطين، وإنه يمكن القضاء على إسرائيل التي هي على مرمى حجر ليس إلاّ، في لمح البصر، وإن جيشهم هو أقوى جيوش الشرق، وإن المعركة كلها لن تستغرق أكثر من بضع ساعات.

وفعلاً، استغرقت المعركة بضع ساعات، لكن نتيجتها لم تكن النتيجة التي انتظرها هؤلاء الرجال وتمنّوها.

كان الرجال المدججون بالسلاح في أرض سيناء يتطلعون إلى الشرق بشوق وحماسة. ويصف لنا عصام دراز في كتابه "ضباط يونيو يتكلمون"، الذي يُعدّ مصدراً نادراً لروايات

الضباط والجنود، كيف استقبل الرجال المدججون بالسلاح في أرض سيناء، والذين يتطلعون إلى الشرق بشوق وحماسة، خبر الانسحاب، فيقول: "كانت الإذاعة لا زالت تذيع أناشيد النصر وبيانات تبشرنا بتدمير طيران إسرائيل، وهتافات وشعارات في الإذاعة [تقول إن] قواتنا على مشارف تل أبيب."[٧] وفجأة أخبرهم قادتهم أن قرار الانسحاب صدر، وأن عليهم أن يتجهوا غرباً لا شرقاً.

وفي نص أدبي كتبه بناء على ما جمعه من شهادات للضباط والجنود، يصف دراز الأثر الذي أحدثه في الرجال ذلك التضارب، بين حماستهم للهجوم على إسرائيل وأمر الانسحاب. ففي "قصة حب من يونيو ٦٧" يقول على لسان بطل الرواية:

> كان مشهداً مؤثراً في النفس عندما بدأت جرارات المدفعية تدور حول نفسها وتعود بمدافعها إلى الخلف كأنها خيول جامحة تلوي أعناقها بعد أن خسرت سباقاً لم تدخله بعد.
>
> كان الحزن بادياً عليها وعلى مدافعها المقطورة وعلى رجالها الصامتين، وعادت الدبابات إلى طريقها المجهول، وراح الغبار الذي تثيره جنازيرها يرتفع إلى عنان السماء في سحب صفراء كثيفة.[٨]

بعض الضباط راودته فكرة عدم إطاعة أمر الانسحاب، إذ لم يهن على هؤلاء الضباط الانصياع له من دون أن يشاركوا في القتال. محمد عبد الحفيظ، مثلاً، وهو من ضباط المظلات الذين كانوا يحتلون شرم الشيخ، والذين نفذوا قرار إغلاق مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية في ٢٤ أيار/مايو، أي قبل الحرب بثلاثة أسابيع، اقترح على رفاقه أن يهجموا على إيلات بدلاً من أن ينسحبوا إلى السويس، قائلاً:

> إذا كانت الحرب قد بدأت فعلاً، والمسافة بيني وبين ميناء إيلات الإسرائيلي أقل بكثير من المسافة بيني وبين السويس، لماذا لا نقوم بالاتجاه نحو إيلات والهجوم عليها بدلاً من الانسحاب للسويس؟ فلنهاجم إيلات، وإذا نجحنا نخترق إسرائيل من الجنوب، من صحراء النقب، وهذا وحده سوف يخفف الضغط على باقي القوات التي تقاتل، وخاصة وأن معنا قوة كافية تدعمنا [من] البحرية. وإذا حدث وفشل هذا الهجوم من الممكن أن نتجه إلى ميناء العقبة الأردني.[٩]

ولم يكن الأمر مختلفاً بالنسبة إلى الجنود، فهم أيضا عزّ عليهم أن يُسلبوا فرصة محاربة إسرائيل. يصف يحيى سعد باشا، أحد ضباط الاستطلاع الذي تمركزت وحدته في الكونتيلا على بعد خمسة كيلومترات من الحدود، كيف توغلت وحدته بعمق ١٧ كيلومتراً داخل إسرائيل قبل أن تواجه كتيبة دبابات شيرمان ٥١ إسرائيلية، ويضيف أن معنويات رجاله كانت مرتفعة وأنه كان في استطاعتهم إلحاق الهزيمة بالكتيبة الإسرائيلية لولا السلاح المعطوب الذي كان في حيازتهم. فقبل المعركة بوقت قليل أحضروا له آر. بي. جي. جديداً (وهو سلاح خفيف مضاد للدبابات يحمله الجندي على كتفه)، وعندما استفسر عن الذخيرة قيل له إنها ذخيرة السلاح القديم نفسها، وهو قول اكتشف كذبه في أثناء المعركة:

> كانت المنطقة كلها قد تحولت إلى جحيم من الطلقات. كان على بعد أمتار مني جندي... يحمل الـ آر. بي. جي. حاول ضرب إحدى الدبابات المتقدمة ولكن الطلقة لم تخرج... كانت الدبابة تتقدم نحوه وهي تطلق النيران. حاول مرة أخرى ففشل. وفجأة نهض من مكانه وانطلق نحو الدبابة معرضاً نفسه للنيران وهو يحمل

الـ آر. بي. جي. في يده ويصرخ "خيانة"، وألقى بنفسه فوق الدبابة الإسرائيلية وهو يضربها بالـ آر. بي. جي. كالمجنون.[10]

لم يستطع بعض الضباط مواجهة جنودهم فأخفوا عنهم حقيقة الأمر بالتحرك شرقاً. ويصف ضابط الإشارة محمد أحمد خميس، كيف تلقى قائد وحدته أمر الانسحاب وأخفاه عن الجنود الذين كانوا ممتلئين حماسة من وقع الأغاني والشعارات التي كانوا يسمعونها تشحيذاً لهم على مدار الأيام والأسابيع السابقة على الحرب. في ليلة السادس إلى السابع من حزيران/يونيو، صعد الرجال إلى الشاحنات بحماسة، و:

بدأنا التحرك والجنود لا يعلمون إلى أين نحن ذاهبون. وظللنا نتحرك معظم ساعات الليل، وفجأة نظر سائق العربة إلى الأمام فشاهد القناة، فوجدته يصرخ "إحنا انسحبنا، إحنا انسحبنا." وراح يبكي في ذهول وهلع. لقد ظن الجندي أنه اقترب من العدو، وأنه يهجم عليه، ولكنه فوجئ بالقناة، وأنه كان ينسحب.[11]

وهناك أخيراً قصة ضابط الاستطلاع عادل محجوب الذي كانت وحدته تحتل موقعاً في وادي الجميل على مسافة ٤٥ كيلومتراً شرقي العريش. لم يتخيل عادل أن "هناك معلومات مشددة من القيادة العليا تقضي بعدم القيام باستطلاع داخل أراضي إسرائيل. كان ذلك بعيداً عن خيالي، إذ كيف نحارب بلا استطلاع يومي دقيق براً وجواً وبحراً؟" لذا أخذ عادل على عاتقه القيام بمهمة استطلاع من دون أوامر، فعبر الحدود مع جنود فصيلته ووجد نفسه أمام مستعمرة غِفعات راحيل:

وكانت المفاجأة هي أننا أمام جنة وسط الصحراء، أشجار وأرض خضراء، ومياه ونور، وخنادق ودشم بالأسمنت المسلح وطريق أسفلت يربط المستعمرة بالمستعمرات الأُخرى. شاهد الجنود هذه المستعمرة المجهزة للسلم والحرب وقارنوا بين واقعهم المرير وواقع الجندي الإسرائيلي أمامهم. لا وجه للمقارنة. على الرغم من أن الأرض واحدة وطبيعة الجو واحدة، كان الفرق كبيراً، فهناك تنظيم، وهنا فوضى. هناك مياه وأكل طازج، وهنا لا مياه ولا أكل إلاّ كل عدة أيام. هناك حماية كاملة من دشم محصنة، وهنا لا حماية مطلقاً وأسلحة خفيفة لا تصلح إلاّ في مهام الاستطلاع الخفيفة.

عدت بوحدتي إلى نقطة الملاحظة بعد أن درسنا العدو دراسة جيدة.

[....] وفوجئت بالقائد ثائراً لأني قمت بدورية استطلاع حول المستعمرة الإسرائيلية دون الرجوع إليه. حاولت أن أشرح له أن هذا العمل واجب الاستطلاع الحقيقي، إلاّ إنه قام بتحويلي إلى القيادة العليا لتوقيع عقاب صارم ضدي.

ويكمل الضابط عادل روايته ويصف انهيار الجيش في أثناء الانسحاب، وكيف استطاع النفاذ بدبابة عبر ممر متلا إلى القناة:

اخترقت ممر الجحيم بدبابتي، واتجهت إلى السويس وحولي الدبابات والعربات تحترق من كل اتجاه. وعندما عبرت القناة وصلت إلى الضفة الغربية فوجدت قائد الكتيبة الذي عاقبني لأني قمت بمهمتي كضابط استطلاع على أكمل وجه، وعندما وجدني أمامه هتف قائلاً: كنتَ على حق. وكنا نحن على خطأ.[12]

عنب. عنب. عنب

وإذا عدنا إلى الضباط وكبار قادة الجيش، فسنجد أن روايتهم عن الحرب بصورة عامة، وليس عن قرار الانسحاب فقط، لا تقل مأسوية، والصور التي رسموها جميعهم لا تصف جيشاً، وإنما مجموعة من الناس ربما تكون تملك سلاحاً متطوراً، لكنها تفتقد النظام والانضباط، وقبل أي شيء القيادة الحكيمة.

يقول عبد اللطيف البغدادي في مذكراته أنه عندما ذهب إلى مكتب المشير في القيادة العامة في ٧ حزيران/يونيو، تقابل مع عبد المنعم أمين الذي كان هو الآخر عضواً في مجلس قيادة الثورة، فأخبره أنه سمع من إذاعة "صوت أميركا" أن إسرائيل تدّعي استيلاءها على بلدة الرمانة التي تقع على الطريق الساحلي بين العريش والقنطرة، أي أن القوات الإسرائيلية توشك أن تهدد قناة السويس، وأن عبد الحكيم عامر، القائد العام للجيش، لم يكن على علم بهذا الهجوم. وهذا معناه أن القيادة العامة للجيش في أثناء العمليات كانت تستقي معلوماتها من الإذاعات الأجنبية.[13]

قدّم محمد فوزي وصدقي محمود، قائد سلاح الطيران والدفاع الجوي، وغيرهما في شهاداتهم أمام لجنة تقصّي الحقائق في سنة ١٩٧٦، تفصيلات مأسوية عن الأحداث التي سبقت الحرب، وعمّا حدث خلال المعركة، وقد يكون مفيداً الإلمام ببعضها.

قال صدقي محمود أنه لم يعلم ببلاغ التعبئة العامة الصادر في ١٤ أيار/مايو إلاّ من الصحف، وعندما حاول الاتصال بعبد الحكيم عامر للاستعلام عن الأمر قيل له إنه "نايم"، ثم اتصل بالفريق أول محمد فوزي رئيس الأركان الذي قال له: "لا أبداً سيادتك، دي عملية مظاهرة."[14] ويضيف أنه كان هناك خطة موضوعة، اسمها المرمّز "فهد"، كان غرضها الإغارة على المطارات الإسرائيلية بقصد ضرب الطيران الإسرائيلي ضربة مفاجئة وتحقيق السيطرة الجوية. وبعد أن أخذ سلاح الجو المصري وضعية تنفيذ هذه الخطة بدأ المشير يصدر أوامره لصدقي بضرب أهداف أُخرى غير المطارات، فتارة يأمره بضرب إيلات، وطوراً بضرب المفاعل الذري في ديمونا، وتارة معامل التكرير في حيفا. وفي النهاية صاح صدقي بعامر قائلاً: "يظهر إن سيادتك فاكر إن أنا قائد سلاح الطيران الأمريكي."[15] ولم يُخفِ صدقي في شهادته مدى حنقه على جهاز الاستخبارات الحربية الذي فشل في الكشف عن "القنبلة الخارقة للإسمنت" التي صنعتها إسرائيل لاقتلاع مدرجات الطائرات؛[16] كما أخفق في معرفة أن سلاح الجو الإسرائيلي طوّر طائراته بتزويدها بخزانات وقود إضافية ليتيح لها إطالة مدة التحليق ونطاقه لتتمكن من بلوغ العمق المصري.[17]

وادعى صدقي كذلك أنه طلب تكراراً تمويلاً إضافياً لبناء دُشم (ملاجئ) لحماية طائراته، لكن جميع طلباته رُفضت لعدم توفر المال. وأضاف أنه قدّم في سنة ١٩٦٦ تقريراً أكد فيه أنه حتى إن تمت تلبية طلباته التمويلية كلها، فإن سلاح الطيران لن يكون مستعداً للقتال قبل سنة ١٩٧٠.[18] وجرّاء نقص التمويل ظلت الطائرات قابعة في المطارات من دون دُشم تحميها من المقاتلات المعتدية، وبالتالي عندما حُشدت القوات في سيناء في ١٤ أيار/مايو، ألح صدقي على بناء دشم لحماية الطائرات، فردّ عليه المشير بالقول "كلّم عبد المحسن أبو النور عنده زكائب كثيرة جداً، أكياس رمل كثيرة جداً. ابعث استلمهم، واستكملوا التكسية للمطارات [كسوة المطارات] التي في سيناء." فما كان من صدقي إلاّ أن طلب تلك الأكياس، لكنه اكتشف أنها ما هي إلاّ بالات خيش. "طلبنا كل الترزية الموجودين عندنا وفي المصانع حتى نخيط الخيش ونفصّله ونعمله زكايب. هذا كان الموقف بالنسبة لنا." وكي تتأكد لجنة التحقيق من أنها فهمت جيداً سألته: "شكاير رمل يعني؟" فردّ صدقي: "شكاير رمل أيوه يا فندم."[19]

أمّا عبد الفتاح أبو الفضل، نائب رئيس الاستخبارات، فكتب في مذكراته أنه ذهب في ٢٤ أيار/مايو إلى مدينة القنطرة شرق لإلقاء خطب وكلمات مشجعة في قوات الاحتياط التي كانت في طريقها إلى الجبهة، لكنه فوجئ بحالة من الفوضى جعلته يعتذر عن إلقاء الكلمة التي كان قد حضّرها. يقول:

> كان الكل في ملابس مدنية، ومعظمهم بجلاليبهم الريفية ويحملون بنادقهم وليس هناك أي زي عسكري، [....] وشُحنوا في السكك الحديدية كالدواب دون أي تجهيز أو ترتيب إداري من مأكل أو مشرب أو راحة... حشد هائل من الشباب والرجال الضائعين نتيجة إهمال واستهتار سلطات القوات المسلحة بآدميتهم وإنسانيتهم... وسألت نفسي: هل هذه هي حالة قواتنا التي سنواجه بها جنود عدوتنا إسرائيل؟ وفي المقابل، هل عدوتنا إسرائيل عندما أعلنت التعبئة العامة عاملت شبابها بهذا الأسلوب غير الآدمي؟[٢٠]

وقال قائد اللواء المدرع الرابع عشر عبد المنعم واصل الذي قاوم القوات الإسرائيلية بشراسة، إنه عندما نُشرت وحدته في سيناء، وتلقت الأمر بالتقدم إلى جبل لبني، جرى تغيير موقعه ثلاث مرات قبل أن تندلع المعركة فعلياً. وبسبب هذا التغيير المستمر في الخطط الذي بدا غير منطقي على الإطلاق بالنسبة إليه، اجتازت وحدته ٩١٠ كيلومترات حتى قبل أن تبدأ المعركة، وكان على رجاله أن يحفروا مئات من الأقدام المكعبة في الرمال لإخفاء دباباتهم. وفي إحدى هذه المرات "لم ينم أي فرد من قوات اللواء حتى تم حفر مواقع الدبابات والأسلحة." وما إن أتم تلك المهمة حتى صدرت إليه أوامر جديدة بترك الموقع والتوجه لمؤازرة الفرقة السابعة مشاة التي كانت تعمل في منطقة الشيخ زويّد شمالي سيناء. ويضيف: "طلبت من القيادة القيام باستطلاع لمنطقة اللواء في الشيخ زويّد قبل التحرك، ولكن القيادة قالت لي علشان خاطرنا اتحرك دون استطلاع لأن الوقت ضيق"، فردّ قائلاً: "الحرب ما فيهاش علشان خاطرنا."[٢١]

وبسبب كثرة تنقلاته، كانت دباباته عندما بدأت الحرب في الخامس من حزيران/يونيو في حاجة ماسة إلى الصيانة والإصلاح، وكان رجاله منهكين حتى قبل أن يبدأ القتال.

أمّا صدقي فأكد أمام لجنة تسجيل تاريخ الثورة أن سلاح الجو لم يقم بطلعات استطلاعية كافية، وأن الطائرات القليلة التي قامت بطلعات عادت بصور مشوشة لأن الكاميرات المثبتة على الطائرات لم يكن ممكناً تدويرها أو تثبيتها بزاوية منحنية، الأمر الذي يعني أنه كان على الطائرات أن تحلق عمودياً فوق أهدافها للحصول على صورة واضحة.[٢٢]

ويقدم الطيار هشام مصطفى حسن وصفاً مأسوياً لمدى استعداد القوات الجوية للهجوم على إسرائيل. ففي يوم ١٤ أيار/مايو استُدعي من الاحتياط من منزل أحد أقاربه في الزمالك، وفي أقل من ثلاث ساعات كانت طائرة نقل أليوشن تهبط به في مطار العريش. وسرعان ما طلبه قائد السرب ليجتمع به فوراً. ويقول:

> وقبل أن يبدأ الاجتماع بدقائق تصل طائرة حربية أُخرى عليها ضابط برتبة كبيرة يحمل مظروفاً مغلقاً ومختوماً بالشمع الأحمر، وينتحي جانباً بقائد السرب ويتبادلان حديثاً قصيراً والجدية على الوجوه، ويسلمه المظروف وينصرف في الطائرة حيث ترتفع بدون أن نعلم من أين أتى، أو إلى أين سيذهب. حجرة الطوارئ وحول منضدة كبيرة يبدأ قائد السرب في ترتيب صور جوية فوتوغرافية غير واضحة المعالم تماماً ويظهر عليها القدم. الصور لمدينة إيلات الإسرائيلية، وقائد السرب يشير بإصبعه على هدف ويحدد التشكيل المطلوب منه تدمير هذا الهدف، وينتقل إلى هدف آخر ويحدد له تشكيلاً آخر، وهكذا حوالي ستة أو سبعة أهداف... وسأله أحد الزملاء الطيارين عن تاريخ التقاط تلك الصور الجوية، فبان نوع من الألم على وجه قائد السرب وهو يقول: سنة ١٩٤٨. يا إله السموات!! أنذهب لضرب أهداف كانت موجودة منذ ذلك الحين؟![٢٣]

على أن القصة التي تلخص مأساة هذا الجيش التعس أكثر من غيرها هي تلك المتعلقة بالإشارة التي أرسلها الفريق أول عبد المنعم رياض قائد الجبهة الأردنية من قاعدة عجلون الجوية في الأردن. ففي الساعة ٨:٤٥ صباح ٥ حزيران/يونيو، رأى رياض على شاشات الرادار عشرات القاذفات والمقاتلات الإسرائيلية تتجه غرباً، فأرسل على الفور إشارة "عنب عنب عنب" المشفرة والمتفق عليها سلفاً. تلقت القاهرة الإشارة، لكن بسبب قيام ضابط الاتصالات بتغيير مفتاح الشيفرة قبل ذلك بدقائق، لم يتمكن ضباط الاتصال من فك الشيفرة وفهم الإشارة، الأمر الذي كان في إمكانه تغيير تطورات الحرب برمّتها. وكان هناك فرصة ثانية في أن يقوم ضباط الاتصال في مكتب وزير الحربية شمس بدران بفك شيفرة الإشارة. ولنترك فوزي يحكي لنا القصة المأسوية:

> أمّا المحطة الفرعية [....] في مكتب شمس بدران [وزير الحربية] في كوبري القبة فقد استلمت الإشارة، وتحليلها واضح ولا يمكن أن يحدث فيه سوء فهم. إنه إنذار أكيد ببدء هجوم طيران العدو على أراضي مصر...، إلاّ إن الضابط المناوب في كوبري القبة لم يخطر الوزير لعدم وجوده في مكتبه، [....] وبعد مرور حوالي ٤٠ أو ٤٥ دقيقة من استلام الضابط المناوب للإنذار، وبالصدفة خلال مكالمة تليفونية عابرة مع زميله بالمحطة الرئيسة... أراد أن يذكّره بنفس الإشارة، وما فيها من اسم كودي يدلل على طائرات العدو المغيرة. فقابله الضابط المناوب على نفس المحطة الرئيسة بالتهكم قائلاً: "عنب إيه وبصل إيه؟! دول فوق دماغنا."[٢٤]

من هذه الروايات، سواء تلك التي كتبها ضباط وجنود، أو تلك التي نُقلت من ميدان المعركة أو من مقر القيادة العامة في القاهرة، تتكون لدينا صورة، ليس عن جيش، وإنما عن حشد من الرجال الذين جُمعوا عنوة، وشُحذت حماستهم من خلال الأغاني الوطنية التي تتغنى بها إذاعة القاهرة، لكنهم جُهزوا بأسلحة معطوبة، وتسلّموا خططاً لا قيمة لها، وتلقوا توجيهات غير منطقية من قيادات عسكرية مهترئة تفتقر إلى أدنى مستويات المهنية والاحتراف.

وكان من نتيجة هذه المشكلات الجوهرية أن جميع الأخطاء التي كان يمكن أن تحدث حدثت، حتى إن الطقس أدى دوره وزاد الطين بلّة، حرفياً لا مجازاً. ففي أعقاب حشد القوات في سيناء، ونتيجة القرارات المتضاربة والتحركات الطويلة وقلّة الطرق الممهدة، ساد الاضطراب وعمّت الفوضى. وفجأة أمطرت السماء واستحالت الطرق أوحالاً. "ولم تكن المركبات مجهزة بمسّاحات للأمطار لمواجهة مثل هذا الموقف في شهر حزيران/يونيو، الأمر الذي أدى إلى وقوع حوادث كثيرة."[٢٥]

أسئلة بلا أجوبة

تثير هذه الروايات أسئلة أكثر ممّا تقدم إجابات، وعملتُ على مراجعتها بدقة مع التركيز على موضوع محدد هو: قرار الانسحاب. وكلما قرأت المزيد، تجمع لديّ أسئلة أكثر، وعدد أقل من الإجابات الموثوق بها. وبين هذه الأسئلة ما يلي:

- هل أصدر المشير عبد الحكيم عامر أمر الانسحاب بمفرده من دون الرجوع إلى عبد الناصر، مثلما تُجمع شهادات أغلب القادة

الواردة أسماؤهم اعلاه، أم إن المشير استشار عبد الناصر قبل إصدار القرار، كما يؤكد عبد المحسن كامل مرتجي، القائد العام لقوات الجبهة وقائد القوات البرية؟[٢٦]

- هل صدر الأمر في الساعة ٥:٠٠ صباحاً من يوم ٦ حزيران/يونيو، كما يزعم هيكل، أم في الساعة ٥:٠٠ بعد الظهر كما يؤكد فوزي؟
- هل صدر أمر واحد (في ٦ حزيران/يونيو) أم أمران (في ٦ حزيران/يونيو، وأمر آخر في ٨ من الشهر نفسه)؟
- هل تضمّن القرار انسحاباً إلى قناة السويس أم إلى المضايق؟
- هل كان مخططاً أن يجري الانسحاب خلال ليلتين أم ثلاث؟
- ماذا جاء في هذا الأمر؟ وما هو نصه الحرفي؟

حتى اليوم، وبعد ٥٠ عاماً، لم نحصل على إجابات عن هذه الأسئلة البسيطة المتعلقة بحقيقة ما جرى، مع أن هذه الأسئلة لا تتعلق بتفسير أو تأويلات أو رؤى، وإنما بالوقائع. لكن في غياب القدرة على الوصول إلى تلك المعلومات لا يمكننا أن نبدأ بالإجابة عن الأسئلة الأهم: هل كان الأمر بالانسحاب ضرورياً؟ وهل كان حكيماً؟ وهل كانت المشكلة فقط في التنفيذ، وفق ما يقول هيكل؟ وخلف هذه الأسئلة يوجد السؤال الأكبر: هل كانت الهزيمة حتمية؟ وإذا كانت كذلك، هل تعيّن أن تكون ماحقة؟

إن السبب الذي يجعلنا عاجزين عن الإجابة عن هذه الأسئلة هو أن دار الوثائق المصرية التي يفترض أن توفر المكان الرسمي لحفظ وثائق الدولة، مغلقة أمامنا. ومع أنها تضم ملايين الوثائق، إلاّ إن الرقابة الأمنية على الأرشيف تجعلها غير ذات جدوى. فعلى الرغم من ضخامة دار الوثائق القومية، وكونها إحدى أكبر دور حفظ الوثائق في المنطقة، وعلى الرغم من أنها تحوي وحدة أرشيفية اسمها "وثائق المشير عبد الحكيم عامر"، فإن دار الوثائق فشلت في تزويد الباحثين بأي معلومات، والسبب في ذلك بسيط: التدابير الأمنية المتشددة التي تشترط حصول الشخص على إذن من الأمن فيما يتعلق به وبموضوع بحثه. وبالتالي، فإن متوسط عدد الذين يترددون على غرفة المطالعة في أي يوم من الأيام هو أقل من عشرة، وهذا على الرغم من ملايين الوثائق المحفوظة في مخازن الدار.

على أن ما يزيد الطين بلّة هو أنه حتى لو حصل الشخص على تصريح من الأمن بالاطلاع على الوثائق، فإنه لن يجد إلاّ النزر اليسير منها، والمتعلق بحرب ١٩٦٧، ذلك بأن الجيش ما زال محتفظاً بمخاطباته ومراسلاته، ولم يفرج عن تلك الأطنان من الأوراق لدار الوثائق، ولا يُسمح للباحثين بالاطلاع على ما في حيازته من وثائق تاريخية.

وهكذا فإن ما نعرفه عن حرب ١٩٦٧ ليس مستقى من الوثائق الرسمية للدولة أو للجيش، وإنما بشكل رئيسي وعلى الأغلب من مذكرات قادة الجيش والضباط والجنود الذين شاركوا في هذه الحرب، وبشكل ثانوي ممّا نشرته الصحف عن الحرب مع ما اعترى هذه التقارير بالضرورة من تحوير. والأنكى أن نجد أحد هؤلاء القادة، عندما جلس لكتابة مذكراته عن الحرب بعد عشرة أعوام، يضطر إلى الاستعانة بمصادر إسرائيلية ليسترجع ما حدث لوحداته!! فالفريق مرتجي الذي كان قائداً عاماً للجبهة في سيناء يقول بشأن توقيت قرار الانسحاب:

> [...] الاحتمال الكبير أن تكون أوامره [الانسحاب] قد صدرت قبل الساعة السابعة مساء [يوم ٦ حزيران/يونيو]. والذي يقوّي هذا الاحتمال عندي أني قرأت [في] أحد المراجع العسكرية أن العميد جافيتش قائد القيادة الجنوبية للعدو الإسرائيلي وصل في الساعة السابعة والنصف مساء يوم ٦ يونيو بطائرة هليكوبتر إلى مقر مجموعة العمليات الشمالية - قيادة تال - وأخبر قائد المجموعة بأنه علم من أسرى الحرب المصريين أن القيادة العامة المصرية أصدرت أوامرها إلى الجيش المصري بالانسحاب إلى خط الدفاع الثاني.[٢٧]

لا يمكن تخيل دليل أقوى من هذا على فداحة الهزيمة: قائد الجبهة المصرية، عندما جلس لكتابة مذكراته بعد مرور أكثر من عشرة أعوام على أهم معركة شارك فيها، لا يستطيع الوقوف على واحدة من أهم الحقائق الجوهرية عن المعركة سوى بالرجوع إلى كتاب أجنبي يستشهد بروايات أحد قادة العدو الذي كان يحاربه.

لجنة عسكرية لكتابة التاريخ

مع ذلك، هناك استثناء وحيد لغياب الوثائق الأصلية المتعلقة بالحرب، يتمثل في وثائق لجنة تقصّي الحقائق الوارد ذكرها آنفاً. فهذه اللجنة كانت بدورها جزءاً من لجنة أوسع تسمى "لجنة إعادة كتابة تاريخ مصر" التي شكلها الرئيس أنور السادات في كانون الثاني/يناير ١٩٧٦، وقد وضعت يدها على جميع وثائق ثورة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢. وعُهد برئاسة هذه اللجنة إلى حسني مبارك، نائب رئيس الجمهورية حينذاك، لكن حسني مبارك ترك رئاسة اللجنة بعد ثلاث جلسات فقط، وعهد بها إلى الدكتور صبحي عبد الحكيم، أستاذ الجغرافيا، ورئيس مجلس الشورى لاحقاً.[٢٨]

شكلت اللجنةُ لجنةً فرعية تُعنى بالنواحي العسكرية، وخصوصاً بحرب حزيران/يونيو، واستمعت الأخيرة إلى كبار قادة الحرب وسجّلت شهاداتهم، كما اطلعت على يوميات الحرب من واقع سجلات هيئة عمليات القوات المسلحة. وكتب أعضاء اللجنة الفرعية، وكلهم عسكريون، دراسات من واقع الأوراق والسجلات الرسمية المحفوظة في وزارة الحربية/الدفاع عن مجريات الحرب وتفصيلاتها، ومن ضمن تلك الدراسات دراسة بعنوان "خطة الضربة الجوية الإسرائيلية وأسباب نجاحها وآثارها" بقلم اللواء فكري الجندي، أحد أعضاء اللجنة.

وعندما انتهت اللجنة الأم من أعمالها، وقبل إعلان ما انتهت إليه من نتائج، اغتيل السادات وتولى حسني مبارك الرئاسة، ومن وقتها لم نسمع شيئاً عن هذه اللجنة، ولم نقرأ نتائجها التي ما زالت مدفونة. وفجأة ومن دون مقدمات نشرت دار الحرية، وهي دار نشر خاصة، في سنة ١٩٩٠، بعض تقارير اللجنة الفرعية (اللجنة العسكرية) في كتاب بعنوان: "اعترافات قادة حرب يونيو".[٢٩]

يتضمن الكتاب الصغير الحجم الذي لا يتجاوز ٢٤١ صفحة معلومات أكثر أهمية من مجلدات هيكل بصفحاتها اللانهائية، إذ ولأول مرة تتاح لنا فرصة الاطلاع على شهادات خمسة من قادة الحرب هم: الفريق أول محمد فوزي، رئيس الأركان؛ الفريق أول محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية؛ الفريق أول عبد المحسن مرتجي، قائد القوات البرية وقائد الجبهة؛ الفريق أنور القاضي، رئيس هيئة العمليات؛ اللواء عبد الستار أمين، مدير مكتب شمس بدران وزير الحربية.

وعلى الرغم من أهمية هذه الشهادات وفرادتها، فإنه يمكن تسجيل بعض النقاط النقدية بشأن عمل اللجنة الفرعية كما يسجلها هذا الكتاب الفريد، ومثلما يظهر من التحقيقات المسجلة فيه.

أولاً، أن هذه اللجنة لم تقم على ما يبدو بعملها بصورة مهنية أو جدية. فهذه لم تكن لجنة مستقلة أو محايدة تتوجه بنتائجها إلى الرأي العام كي يقف على هول ما حدث ويحاسب المسؤولين على فداحة الهزيمة، وإنما كانت لجنة رئاسية شكلها رئيس الجمهورية وقتها بزعم تقديم رؤية موضوعية إلى تاريخ مصر المعاصر، لكن يبدو من المعلومات القليلة المتاحة عنها أنها كانت جزءاً من صراع القوى الخفي بين أقطاب السلطة في مصر، أي الجيش والشرطة والرئاسة.[٣٠]

ثانياً، يتضح من الجزء المنشور أن هذه اللجنة لم تقم بعملها بشكل مهني، إذ كثيراً ما كان يُكتفى بأول إجابة يتم الحصول عليها من القائد عن السؤال المطروح من دون التدقيق والمراجعة، ومن دون مواجهة القائد المُستجوَب بحقائق ووقائع مغايرة لتلك التى أدلى بها.

ثالثاً، والأكثر أهمية، أنه في مناسبات عدة خلال الإدلاء بتلك الشهادات، كان المستجوَبون يشيرون إلى سجل مكتوب محفوظ في وزارة الدفاع. وهذه الإشارات العابرة تمثل مؤشراً إلى أن لدى وزارة الدفاع سجلاً قائماً بجميع تفصيلات حرب حزيران/يونيو، بما في ذلك نصوص البلاغات الصادرة إلى مختلف الوحدات والتقارير الاستخباراتية وسجلات وحدات الجيش المتعددة.

وفي الواقع، فنحن نعرف من كتاب آخر نُشر في سنة ٢٠٠٣، أن وزارة الدفاع لديها أرشيف كامل عن حرب ١٩٦٧، كما عن غيرها من حروب مصر الحديثة. ومؤلف الكتاب ممدوح أنيس فتحي، هو رئيس سابق لوحدة الدراسات العسكرية والاستراتيجية في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في صحيفة "الأهرام"، كما شغل منصب المستشار السياسي والإعلامي لوزير الدفاع المصري السابق. ويبدو أنه نظراً إلى علاقاته بالمؤسسة العسكرية المصرية استطاع الحصول على موافقة من وزير الدفاع مكّنته من الاطلاع على وثائق ومراسلات رسمية مصرية لم تتح لغيره من الباحثين قبله أو بعده.[٣١]

ويتضح من قراءة دقيقة لهوامش الكتاب الغزيرة أن في وزارة الدفاع المصرية وحدة اسمها "دار المحفوظات المركزية للقوات المسلحة"، وفي تلك الدار كنوز من الوثائق الفريدة البالغة الأهمية، منها وثائق اللجنة الفرعية لكتابة تاريخ الثورة المشار إليها أعلاه، ووثائق حرب اليمن خلال الفترة ١٩٦٢ – ١٩٦٧، وبعض الأوراق الخاصة بالرئيس جمال عبد الناصر، وبعض المذكرات الشخصية غير المنشورة لبعض المسؤولين الذين شاركوا في الأحداث. على أن أهم ما تحتويه هذه الدار هي المكاتبات الرسمية للجيش في أثناء العمليات القتالية، ومنها: تقارير المعلومات الأسبوعية للفترة من ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧؛ يوميات الاستخبارات الحربية عن الفترة من ١٤ أيار/مايو ١٩٦٧ إلى ١٠ حزيران/يونيو ١٩٦٧؛ تقارير الاستخبارات العامة من ٤ أيار/مايو ١٩٦٧ إلى ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٧؛ سجلات سير الحوادث اليومية؛ وثائق واردة من إدارة القضاء العسكري (٧٠٨ ورقات) خاصة بمحاكمة كل من الوزير السابق شمس بدران والفريق أول متقاعد صدقي محمود واللواء متقاعد صدقي الغول؛ وثائق قضية قلب نظام الحكم بزعامة عبد الحكيم عامر للفترة من ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ إلى ٢ آذار/مارس ١٩٦٨ (٣٦٣ ورقة)؛ مذكرة صادرة عن مدير الاستخبارات الحربية إلى القائد العام للقوات المسلحة عن أسباب النكسة مؤرخة في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٦٧؛ وغيرها كثير وكثير.

معركتنا الحقيقية

يقول صلاح الدين الحديدي الذي ترأس لاحقاً المحكمة التي حاكمت قادة سلاح الطيران، في مذكراته التي يعلّق فيها على الاشتباكات البرية في أثناء الحرب:

> أمّا عن الاشتباكات البرية التي بدأت مباشرة في سيناء بعد خروج الطيران من المعركة... فلم يكن لي شرف الاشتراك فيها بالقدر الذي يمكّنني من وضع الصورة التفصيلية أمام القارئ... ومع ذلك فإن مرحلة الاشتباكات هذه تُعتبر من أسهل الأعمال التي يمكن تسجيلها تاريخياً بمعرفة الجهات الرسمية المسؤولة، إذ إن وثائقها لا شك محفوظة في القيادة العامة للقوات المسلحة، وهي لا بد ستتولى في يوم من الأيام إصدار التاريخ الرسمي لهذه الفترة معتمدة على سجلات الحرب التي يدوَّن فيها كل الأحداث التي وقعت، والقرارات التي اتُّخذت كإجراء حتمي وروتيني. وقد يكون في تحليل هذه الأحداث والقرارات اختلاف في رأي الباحثين عن دوافعها أو في تقرير نتائجها. أمّا كونها قد وقعت فعلاً فلا ينبغي أن يكون هناك خلاف حوله.[٣٢]

إذاً، إن الوثائق موجودة. الجيش المصري يمتلك وثائق كاملة، ودقيقة، ومفهرسة، ومرتبة، عن تفصيلات هزيمة ١٩٦٧ كلها، وهذه الوثائق محفوظة بعناية في وحدة اسمها "دار المحفوظات المركزية للقوات المسلحة". لكن، وعلى الرغم من القيمة التاريخية الفريدة لهذه الوثائق، فإنها محجوبة عنّا كمؤرخين، وكمواطنين، ولا يُسمح بالاطلاع عليها إلاّ للعسكريين.

تلك إذاً هي معركتنا الحقيقية التي يجب خوضها اليوم: الإصرار على حقّنا في الاطلاع على وثائق حرب ٦٧ التي لا يزال الجيش يُخفيها، ولا يسمح لأحد بالاطلاع عليها.

لماذا نطالب بالاطلاع على هذه الوثائق؟ ليس لأنها واضحة أو لأنها ستقدم لنا الحقيقة كاملة لا لبس فيها، وإنما ببساطة لأنها ستوفر بعض التفصيلات المهمة الغائبة عنا حتى اليوم، والتي ربما تمكّننا من بناء سردية محكمة عمّا جرى في حرب حزيران/يونيو. فنحن، ببساطة، وعلى الرغم من مرور نصف قرن على تلك الأيام السوداء، لا نملك إلاّ افتراضات وتساؤلات وادعاءات غير مشفوعة بأهم وأبسط المعلومات، وما زلنا نتساءل عن حقائق ووقائع، علاوة على اختلافنا في الرؤى والتفسيرات والتحليلات.

من حقّنا أن نقرأ وثائق وأوراق جيشنا، ومن واجبنا أن نطالب بأن نعرف ما حدث في سنة ١٩٦٧، ووحده الاطلاع على الوثائق الرسمية سيتيح لنا إنتاج سردية يمكن بعدها كمؤرخين أن نختلف بشأنها.

لكن الأهم هو أن الاطلاع على هذه الوثائق سيثبت ويؤكد حقنا ليس فقط في قراءة مصادر تاريخ وطننا، بل أيضاً في مساءلة أولئك الذين كانوا مسؤولين عن أكبر هزيمة كارثية في تاريخنا الحديث.

إن إتاحة الوثائق التاريخية ليس مجرد وسيلة لمعرفة التاريخ، بل هي غاية في حد ذاتها أيضاً، وهذه الغاية هي مبدأ الشفافية والمساءلة. لا شك في ذهني في أن الزمرة العسكرية التي تحكمنا منذ أكثر من ٦٥ عاماً تعرف هذا تماماً وتدرك خطورة السماح للشعب بمساءلة قادته؛ إن السماح لنا بالاطلاع على الوثائق التاريخية يعني بالنسبة إليهم التخلي عن احتكارهم لكتابة التاريخ، والأكثر خطورة من ذلك، أنه يمثل سابقة جدية هي ممارسة الناس لحقّهم في محاسبة قادتهم.

بالتالي، فإن النضال من أجل الاطلاع على وثائق حرب ١٩٦٧ ليس مجرد نضال يتعلق بكتابة التاريخ، بل إنه قبل أي شيء آخر، نضال بشأن المواطنة والمساءلة أيضاً، لأنه بمجرد الإصرار على هذه الحقوق يمكننا أن نتخلص من هذه العصابة الفاسدة من الجنرالات عديمي الكفاءة الذين كانوا السبب الرئيسي في هزائمنا المستمرة على امتداد أكثر من نصف قرن. ■

المصادر

١ محمد حسنين هيكل، "١٩٦٧: الانفجار" (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠)، ص ٧١٢.

٢ Moshe Dayan, *The Story of My Life* (London: Sphere Books, n.d.), p. 366.

٣ محمد فوزي، "حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧ – ١٩٧٠" (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٠)، ص ١٥١ – ١٥٢.

٤ عبد اللطيف البغدادي، "مذكرات عبد اللطيف البغدادي" (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧)، ج ٢، ص ٢٨٥ – ٢٨٧.

٥ المصدر نفسه، ص ٢٨٨.

٦ فوزي، مصدر سبق ذكره، ١٥٦.

٧ عصام دراز، "ضباط يونيو يتكلمون: كيف شاهد جنود مصر هزيمة ٦٧" (القاهرة: المنار الجديد، ١٩٨٩)، ص ١٤٠.

٨ عصام دراز، "قصة حب من يونيو ٦٧" (القاهرة: روز اليوسف، ١٩٧٧)، ص ٩١.

٩ دراز، "ضباط يونيو يتكلمون"، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠ – ١٤١.

١٠ المصدر نفسه، ص ٥٢.

١١ المصدر نفسه، ص ٧٣.

١٢ المصدر نفسه، ص ٩٧ – ١٠٣.

١٣ البغدادي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٢.

١٤ سليمان مظهر، "اعترافات قادة حرب يونيو: نصوص شهاداتهم أمام لجنة تسجيل تاريخ الثورة" (القاهرة: دار الحرية، ١٩٩٠)، ص ١٠٩.

١٥ المصدر نفسه، ص ١١١.

١٦ المصدر نفسه، ص ١١٨.

١٧ المصدر نفسه، ص ١١٩.

١٨ المصدر نفسه، ص ١٠٨.

١٩ المصدر نفسه، ص ١٢٨.

٢٠ عبد الفتاح أبو الفضل، "كنت نائباً لرئيس المخابرات" (القاهرة: دار الحرية، ١٩٨٦)، ص ٢٧٩.

٢١ دراز، "ضباط يونيو يتكلمون"، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩ – ٦٠.

٢٢ مظهر، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠.

٢٣ دراز، "ضباط يونيو يتكلمون"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣ – ٢٤.

٢٤ فوزي، مصدر سبق ذكره" ص ١٣٣.

٢٥ صلاح الدين الحديدي، "شاهد على حرب ٦٧" (القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٤)، ص ١٥٣.

٢٦ عبد المحسن مرتجي، "الفريق مرتجي يروي الحقائق: قائد جبهة سيناء في حرب ١٩٦٧" (القاهرة: الوطن العربي، ١٩٧٦)، ص ١٨٣.

٢٧ المصدر نفسه، ص ١٨٥.

٢٨ لمعلومات عن هذه اللجنة، انظر: مظهر، مصدر سبق ذكره ص ١٧ – ١٨؛ محمد يونس هاشم، "هزيمة يونيو ٦٧ وتحديد المسؤولية" (القاهرة: دار زهور المعرفة والبركة، ٢٠١٥)، ص ٥؛ مصباح قطب، "فكري الجندي: النكسة مسؤولية 'عبدالناصر'.. وعامر 'اتخضّ' من الهجوم الإسرائيلي فأمر القوات بالانسحاب"، "المصري اليوم"، ٤ حزيران/يونيو ٢٠١١، في الرابط الإلكتروني التالي: http://www.almasryalyoum.com/news/details/136230

٢٩ انظر: مظهر، مصدر سبق ذكره.

٣٠ Hazem Kandil, *Soldiers, Spies and Statesmen: Egypt's Road to Revolt* (London: Verso, 2012).

٣١ ممدوح أنيس فتحي، "مصر من الثورة إلى النكسة: مقدمات حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧" (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣).

٣٢ الحديدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٩.

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

القدس مفتاح السلام

وليد الخالدي

٢٤٤ صفحة ١٠ دولارات

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

(قضايا استراتيجية/وجهات نظر إسرائيلية) (4)

الرؤية الإسرائيلية للصراعات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على أمن إسرائيل

دراسات لجنرالات وباحثين إسرائيليين كبار

إشراف وتحرير: أحمد خليفة

إعداد: رندة حيدر

١٨٩ صفحة ٦ دولارات

الياس خوري

الهزيمة والنكبة المستمرة

كيف نقرأ هزيمة الخامس من حزيران بعد خمسين عاماً، وكيف نتعامل مع آثارها المدمرة التي وسمت الواقع العربي؟ هل شاع تعبير "النكسة" كي يكون غطاء يُعفي المسؤولين عن هذه الكارثة من مسؤولياتهم؟ وهل تحتاج الهزيمة إلى نقد ذاتي، أم إلى تحديد للمسؤوليات يُخرجها من طابع قراءاتها الثقافية التي سادت طويلاً؟

تأخذنا هذه الأسئلة إلى ربط الهزيمة بالنكبة، فالحركة القومية التي قادت الانقلابات العسكرية كردّ على النكبة، صارت، عبر هزيمتها العسكرية المخزية، جزءاً من مسار نكبوي بات يشمل المشرق العربي برمّته.

في خطاب استقالته مساء التاسع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، استخدم الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر كلمة "النكسة"، كي يصف الهزيمة المروعة التي مُني بها الجيش المصري في حرب الأيام الستة. وخطاب ناصر الذي قدم فيه استقالته وأعلن بشجاعة لن تتكرر عند الحكام المستبدين العرب مسؤوليته عن الهزيمة، شكّل صدمة كبرى للرأي العام العربي الذي وعده الإعلام المصري بأن نتائج الحرب ستكون محسومة لمصلحة العرب. وعلى عكس خُطب ناصر التي كان يلقيها الزعيم المصري أمام جماهير حاشدة، بلغته العامية المحببة لدى الجماهير، فإن خطاب الاستقالة جاء بلغة عربية فصيحة وسلسلة وبسيطة، تشبه لغة صحافي محترف. أغلب الظن أن رئيس تحرير "الأهرام"، محمد حسنين هيكل، هو الذي كتب نص الخطاب أو حرر صيغته النهائية، وإليه يجب أن تُنسب هذه الكلمة الملتبسة التي تشير إلى الهزيمة من دون أن تسمّيها. والواقع أن سلاسة الخطاب، والنبرة الحزينة الصادقة في صوت "الريس"، أشعلتا تظاهرات صاخبة في مصر قالت وسائل الإعلام المصرية إنها كانت عفوية تطالب الرئيس بالعودة عن استقالته، الأمر الذي سمح لناصر بتنفيذ انقلاب كامل على قيادة المشير عبد الحكيم عامر للجيش المصري، وإحداث إصلاح في الجيش نتجت منه حرب الاستنزاف التي كانت مقدمة لحرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.

إذا قارنّا بين كلمة نكبة التي صاغها قسطنطين زريق في سنة ١٩٤٨ في كتابه "معنى النكبة"، من أجل وصف كارثة ١٩٤٨، وبين الكلمة التي استخدمها هيكل لوصف هزيمة ١٩٤٨، فإننا نجد أن ما قام به "الأستاذ"، وهذا هو اللقب المعتمد لكبير الصحافيين المصريين، لا يعدو أن يكون تصحيفاً لكلمة نكبة عبر استبدال حرف الباء بحرف السين، وفي عملية الاستبدال البسيطة هذه يكمن الفرق بين سلطة المثقف ومثقف السلطة.

كان زريق مؤرخاً وأستاذاً جامعياً أدى دوراً كبيراً في بلورة الفكر القومي، ولا شك في أن "الكتاب الأحمر" الذي صاغه ألهم العديد من الحركات القومية العربية. هذا المثقف الدمشقي الذي كان أستاذاً في الجامعة الأميركية في بيروت، حاول أن يستكشف كنه الكارثة بصفتها تحدياً شاملاً للوجود العربي، ومن هذا المنطلق صك الكلمة التي صارت اليوم عصية على الترجمة، لأنها أصبحت اسماً معتمداً للكارثة التي حلت بالشعب الفلسطيني. وعلى عكس النقد الذي وجهه إلى هذه الكلمة عدد من المثقفين العرب، بينهم صادق جلال العظم في كتابه "النقد الذاتي بعد الهزيمة"، فإن زريق لم يجد كلمته في القواميس الكلاسيكية العربية، ولم يعتمد الاستخدام القديم للكلمة الذي نجده في كتاب "لسان العرب" لابن منظور، إذ تُعرّف النكبة بصفتها "المصيبة من نكبات الدهر"، وهي كلمة شاعت في العصر العباسي مع ما اصطُلح على تسميته "نكبة البرامكة"، وإنما من المرجح أن يكون قد استخدم الكلمة بمعناها الحديث الذي أضفاه عليها أمين الريحاني في "كتاب النكبات". فالريحاني لم يتحدث في كتابه هذا عن نكبات الطبيعة التي لا يتحمل مسؤوليتها البشر ولا يمكن مواجهتها، أو عن النكبات التي أنزلها الحاكم المستبد بوزيره، كحال البرامكة مع الخليفة هارون الرشيد، بل قدّم صورة تاريخية للهزائم العسكرية الكارثية التي حلّت بالعرب، وتوقف ملياً عند الحروب الصليبية. ولا بد من الإشارة إلى أن زعيم الحركة الوطنية اللبنانية كمال جنبلاط كان أول مَن التفت إلى كتاب الريحاني وعمّمه في مقابلاته، ويقال إن هذا التعميم ربما يكون أحد الأسباب التي قادت إلى اغتياله قرب حاجز للقوات السورية في منطقة الشوف في جبل لبنان، في ١٦ آذار/مارس ١٩٧٧.

استخدام زريق للكلمة كان نابعاً من وعي عميق بالعجز العربي والفلسطيني عن مواجهة الغزوة الصهيونية، وبضرورة إصلاح السياسة والمجتمع العربيين وتحديثهما. وهو بذلك وضع عبارة النكبة في سياقها التاريخي على خطى أمين الريحاني.

أمّا هيكل الذي كان يصرّ على تقديم نفسه بصورة الصحافي، فإنه "الجرنالجي" بحسبه وبحسب لغة آبائنا الذين كانوا يستخدمون كلمة "الجرنال" الفرنسية بدلاً من كلمتَي "الصحيفة" أو "الجريدة" العربيتين اللتين شاعتا في أيامنا. وكلمة "جرنالجي" على الرغم من جذرها الفرنسي، لها لاحقة تركية، وهذه اللاحقة "جي" ارتبطت بكثير من الكلمات، لأنها بحسب الأب رفائيل نخلة اليسوعي في كتابه "غرائب اللهجة اللبنانية السورية" تدل على حرفة أو عادة، مثل جوهرجي وحلونجي وكندرجي وبوياجي وخضرجي وصابونجي... إلخ.

هذا المزيج الفرنسي ـ التركي أنتج كلمة "جرنالجي" التي حملت تناقضاً بين مكونَيها: فالمكون الفرنسي حمل معاني القيَم التي أنتجتها الثورة الفرنسية، وسمح للصحافة بأن تشهد ولادة مصطلح المثقف بعد نص إميل زولا الشهير "أنا أتهم"، أمّا المكوّن العثماني فحمل معنى العلاقة الاستتباعية بين السلطة والكاتب.

غير أن هذين المكونين ليسا صافيين، ذلك بأن كل منهما حمل مجموعة من التناقضات الداخلية. ففي حين تحاول البنى الرأسمالية الغربية تقليص حرية الصحافة عبر الهيمنة عليها من خلال الاحتكارات والإعلانات، فإن الصحافة العربية خاضت وتخوض معارك حريتها بشجاعة عبّرت عن نفسها من خلال التمسك بالحرية التي دفع عدد كبير من الصحافيين حياتهم ثمناً لها.

الأستاذ "الجرنالجي" كان في الوسط وسعى طوال حياته للمطابقة بين شقّي مهنته. فهو

حديث وتحديثي من جهة، وصديق السلطة والناطق باسمها من جهة ثانية. وهذا لا يعني أنه كان على وفاق دائم مع السلطة، إذ قادته معارضة السادات إلى السجن، لكنه حاول طوال حياته أن يكون لسان السلطة أو سلطتها الفكرية والثقافية، وتصرّف ليس بصفته صحافياً يبحث عن الأسرار، بل بصفته حامل أسرار السلطة وأحد صنّاع لغتها.

منذ كرّاس "فلسفة الثورة" برزت بصمة هيكل على اللغة الناصرية. هل كتب هيكل الكرّاس، أم كان مجرد مستكتب في خدمة الضباط الأحرار؟ أغلب الظن أنه كان الاثنين معاً، وكان في ذلك "المثقف" الأول الذي تبنّى وروّج فكرة البطل ودوره في التاريخ. محورية نصوص هيكل وصلت إلى ذروتها في النص الذي كتبه كخطاب لجمال عبد الناصر بعد الهزيمة الحزيرانية. يومها انكشفت اللغة الناصرية، ودخلنا في عصر "النكسة".

لماذا استخدم هيكل وناصر كلمة نكسة ولم يستخدما كلمة هزيمة؟

في كتابه "النقد الذاتي بعد الهزيمة"، الذي صدر في بيروت في سنة ١٩٦٩، استخدم الفيلسوف السوري، صادق جلال العظم، كلمة هزيمة، لوصف ما جرى في حرب حزيران/ يونيو.

وعلى الرغم من النقد الذي وجهه العظم إلى هيكل في أكثر من مكان في كتابه، فإنه لم ينتقد كلمة نكسة، بينما توقف عند كلمة نكبة، وقدم نقداً لاذعاً لها. يبدو لي من خلال عودتي إلى هذا الكتاب الذي شكّل علامة فارقة في وعي جيل عربي للواقع المتردي الذي أوصلنا إلى الهزيمة، أن العظم لم يأخذ كلمة نكسة على محمل الجد، ولم يتنبه إلى ما تحويه هذه العبارة من دلالات، لأن نقده للناصرية كان في تلك الفترة محكوماً بالأيديولوجيا اليسارية التي كانت ترى في تجربة ناصر طريقاً لارأسمالياً إلى الاشتراكية، على طريقة النظرية السوفياتية التي كانت سائدة آنذاك.

استخدم هيكل عبارة نكسة بمعناها الشائع، أي كبوة أو تعثّر لا يمس البنية السائدة، فالنكسة هي نكبة مخففة يستطيع البطل إخراجنا منها، إذا أُعطي تفويضاً جديداً من الشعب. وهي أيضاً وصف يمكن أن يُعطى لمعركة في حرب طويلة لم تضع أوزارها بعد. هل كان ناصر يشير إلى هذا الاحتمال، أم كان يتلافى الكلام عن الهزيمة، كي لا يجد نفسه في مواجهة إحداث تغيير جذري في بنية النظام السياسي المصري؟

اتكأ ناصر على التفويض الذي منحته إياه تظاهرات ٩ و١٠ حزيران/يونيو، من أجل إحداث تغييرات في الجيش، لكنه لم يكن في وارد الانقلاب على الطبيعة الاستبدادية لنظامه. وقد قادت هذه الطبيعة الاستبدادية خليفته أنور السادات إلى سياسات رأسمالية جديدة، وإلى اتفاقيات كامب دايفيد مع إسرائيل التي كشفت المشرق العربي وعرّضته للكوارث التي لا تزال تتوالد حتى يومنا هذا.

لا أدري ما إذا كان هيكل، وهو يعثر على كلمة نكسة، واعياً إلى أن المعنى الحرفي للكلمة ليس أقل سوءاً ومهانة من كلمة هزيمة. فكلمة نكس تعني في "لسان العرب" قلب الشيء على رأسه، والناكس: المطاطئ رأسه، بينما كلمة هزيمة، بحسب المصادر القاموسية العربية، تعني الانكسار في القتال. لم يكن هيكل وناصر في وارد البحث عن الكلمة الملائمة لوصف ما جرى في حرب حزيران/يونيو، ذلك بأن اللجوء إلى كلمة نكسة كان مجرد محاولة للتخفيف من أثر الصدمة، عبر استخدام كلمة يمكن تفسيرها بأن الجيوش العربية لم تُهزم، بل تراجعت إلى "خط الدفاع الثاني"، مثلما جاء في البلاغات العسكرية، لينكشف بعد ذلك أن هذا الخط لم ترسمه الجيوش المنسحبة، وإنما رسمته الدبابات الإسرائيلية، وأن ما سُمي انسحاباً لم يكن سوى انهيار شامل بدأت ملامحه ترتسم من خلال صور الجنود المصريين الهائمين في صحراء سيناء.

على الرغم من حدسه العلمي الكبير الذي قاده إلى رؤية هزيمة ١٩٤٨ بصفتها إحدى نكبات العرب الكبرى، فإن قسطنطين زريق لم يقرأ النكبة كمسار بدأ في سنة ١٩٤٨، وإنما قرأها كحدث تاريخي محدد يمكن مواجهته بالانقلاب. والانقلاب في قاموس زريق بقي تعبيراً غامضاً، هل كان يعني به ثورة شاملة تخلخل الوضع الراهن؟ أم انقلاباً نخبوياً في رأس هرم السلطة؟ غير أن الانقلاب العسكري سرعان ما قدّم التأويل العملي للكلمة عندما احتلت الانقلابات العسكرية المتتالية في سورية الحياة السياسية العربية، ثم وصول ناصر والضباط الأحرار إلى السلطة في مصر. والجدير ذكره أن منظّر حزب البعث ميشال عفلق سيستخدم هو أيضاً كلمة الانقلاب كمرادف لكلمة ثورة، مشرّعاً الباب أمام الديكتاتوريات العسكرية السوداء التي قادت إلى دمار المشرق العربي.

على الرغم من جذور الناصرية العسكرية المصرية، وهي حركة ظهرت خارج مهد الحركة القومية العربية في بلاد الشام والعراق، فإنها نجحت في أن تكون الوريث الشرعي للفكر القومي الذي يُعتبر زريق أحد مؤسسيه، وشكلت القطب الذي تمحورت حوله الحياة السياسية العربية لعقدين شهدا انتصارات وتراجعات، من النصر السياسي على حملة سيناء في سنة ١٩٥٦، إلى الوحدة السورية ـ المصرية التي لم تعش أكثر من ثلاثة أعوام، وصولاً إلى حرب اليمن. غير أن الذي ميّز التجربة الناصرية هو مشروعها التحديثي على مستويات البنى الاقتصادية والاجتماعية، من الإصلاح الزراعي وبناء الصناعة الثقيلة، والقرارات الاشتراكية، إلى مشروع جيش قوي تعلّم من دروس حصاره في الفلوجة خلال حرب النكبة سنة ١٩٤٨.

صبيحة الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ تهاوى كل شيء، ومُني الجيش المصري، ومعه الجيشان الأردني والسوري، بواحدة من أشنع الهزائم العسكرية في التاريخ العربي.

هل كانت هزيمة الخامس من حزيران/يونيو حتمية؟ ماذا جرى؟ ولماذا؟

إن قراءة نكبة ١٩٤٨ بمعطياتها الموضوعية تشير إلى أن هزيمة المقاتلين الفلسطينيين غير النظاميين، ومعهم الجيوش العربية التي دخلت الحرب في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، كانت حتمية على جميع المستويات: من الدعم الدولي للمشروع الصهيوني الذي جمع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، إلى موازين القوى العسكرية على الأرض التي كانت لمصلحة الصهيونيين، إلى دخول الجيوش العربية الحرب بعدما كانت إسرائيل قد أنجزت عملياً الاستيلاء على مدن حيفا ويافا وطبرية وهجّرت سكانها. والواقع أن قراءة متأنية لوقائع الحرب، تشير إلى أن الدول العربية الحديثة العهد بالاستقلال لم تكن تملك القدرات العسكرية، أو الإرادة السياسية لخوض حرب فلسطين، كأن تلك الحرب، وخصوصاً على الجبهة الأردنية، كانت من أجل رسم حدود لتقسيم فلسطين، اتفقت مصالح القادة العرب والإسرائيليين على ألاّ يكون فيها مكان لدولة فلسطينية مستقلة.

لكن هل كانت هزيمة حزيران/يونيو، بصورتها المخجلة والمهينة، حتمية هي أيضاً؟

كانت مصر الناصرية التي قادت الحرب حليفة للمعسكر السوفياتي، وتمتلك شبكة تحالفات دولية متميزة من خلال مجموعة عدم الانحياز، وكان الجيش المصري ومعه الجيش السوري يمتلكان ترسانة من الأسلحة السوفياتية توازي السلاح الغربي الذي كانت تمتلكه إسرائيل. كما أن الحرب لم تكن مفاجئة، إذ سبقها حشد استعراضي للجيش المصري في سيناء واغلاق لمضائق تيران.

كل شيء كان يشير، وخصوصاً بعد تشكيل حكومة "وحدة وطنية" إسرائيلية، إلى حتمية الحرب، فلماذا حدثت مفاجأة سحق الطيران المصري على أرض المطارات الحربية المصرية في الساعات الأولى من صباح الاثنين ٥ حزيران/يونيو؟ ولماذا انهار الجيش المصري

وصدرت الأوامر إليه بالانسحاب العشوائي، قبل أن يتسنّى له الاشتباك مع القوات الإسرائيلية الزاحفة نحو قناة السويس؟

أسئلة لا تزال بلا أجوبة بعد مرور نصف قرن على الحرب.

كانت الهزيمة صاعقة وغير متوقعة. كيف يمكن أن تُسحق الجيوش العربية كما لم تُسحق في سنة ١٩٤٨؟ أين ذهبت تباشير النهضة القومية؟ وماذا حل بالجيش الذي استولى على السلطة انتقاماً من هزيمته في سنة ١٩٤٨؟

الصدمة التي تركت الشعوب العربية مذهولة وعاجزة - فخرجت إلى الشوارع مطالبة ببقاء الزعيم في منصبه، كأنها تستسلم أمام الأب الذي ضحى بأبنائه على مذبح الفشل - وجدت مؤشراتها الأولى في أعمال أدبية طليعية كانت يومها هامشية.

قد يكون الأدب هو الإطار الأفضل الذي يسمح لنا بالتقاط مؤشرات الهزيمة. وسأتوقف بسرعة عند ثلاثة أعمال استطاعت - على الرغم من انتماءات مؤلفيها الأيديولوجية - أن تخترق عبر نصوص أدبية طليعية، الضباب الأيديولوجي الذي أحاط بالمرحلة، وجعل من الهزيمة أشبه بالمفاجأة الصاعقة.

أتوقف أولاً عند قصيدة اللبناني خليل حاوي "لعازر عام ١٩٦٣". كان حاوي أحد الشعراء التموزيين الذين شكلوا كوكبة طليعية أدت دوراً مركزياً في تأسيس الشعر العربي الحديث. انتمى حاوي في مطلع شبابه إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي، ثم اقترب من الفكر القومي العربي، وكتب ملحمة ديوانه "نهر الرماد"، التي أسست إلى جانب أعمال السياب وأدونيس وجبرا إبراهيم جبرا قاموس الدعوة إلى الانبعاث السياسي والحضاري. في سنة ١٩٦٣ قلب حاوي المعادلة في قصيدة طويلة بطلها لعازار الذي يرفض أعجوبة يسوع الناصري التي أحيته من الموت، وبدلاً من أناشيد الإله تموز أو أدونيس التي تمجد القيامة، جاء حاوي بنشيد الموت الذي يعلن فشل الانبعاث وعبثيته. كان ذلك بعد انهيار الوحدة السورية - المصرية، كأن حاوي رأى مؤشرات الخراب الآتي، وصرخ على لسان بطله لعازر:

الجماهير التي يعلكها دولابُ نارْ
من أنا حتى أردَّ النارَ عنها والدوارْ
عمّق الحفرةَ يا حفارْ
عمّقها لقاعٍ لا قرارْ

وخلال الاجتياح الإسرائيلي لبيروت في سنة ١٩٨٢، مات حاوي منتحراً برصاصة من بندقية صيد أطلقها على نفسه.

وأتوقف ثانياً عند رواية غسان كنفاني القصيرة "رجال في الشمس"، التي صدرت في بيروت في سنة ١٩٦٣. وهي رواية رمزية أسست للرواية الفلسطينية بعد النكبة، ويمكن اعتبارها العمل الأدبي الأول فيما أطلق عليه إدوارد سعيد "الرواية ما بعد المحفوظية". وعلى الرغم من أن النقد الأدبي العربي اعتبر هذه الرواية صرخة من أجل كسر حاجز العجز الفلسطيني، ودعوة إلى المقاومة الجماعية، وهذا صحيح؛ وعلى الرغم أيضاً من أن قراءات الرواية ركزت على اعتبارها جواباً على نكبة ١٩٤٨، وعلى اعتبار سائق شاحنة خزان الماء التي قادت ثلاثة فلسطينيين إلى حتفهم في الصحراء الكويتية، ممثلاً للقيادات العربية والفلسطينية، وهذا تأويل منطقي؛ فإن سائق الشاحنة الذي صار عاجزاً جنسياً بسبب إصابته في حرب النكبة في سنة ١٩٤٨، واسمه "أبو الخيزران"، اتخذ معنى جديداً بعد هزيمة حزيران/يونيو... إنه القيادة العاجزة التي قادت الفلسطينيين والعرب إلى هزيمتهم.

كنفاني الذي بدأ حياته السياسية والكتابية كعضو في حركة القوميين، أصبح بعد هزيمة حزيران/يونيو أحد قادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والصوت الأدبي الفلسطيني الأكبر تأثيراً، وستغتاله الاستخبارات الإسرائيلية في ضاحية الحازمية قرب بيروت في سنة ١٩٧٢.

وأتوقف ثالثاً عند رواية المصري صنع الله إبراهيم "تلك الرائحة"، وهي رواية قصيرة صدرت في القاهرة في سنة ١٩٦٦، مشكّلة بداية موجة الرواية الجديدة في مصر. فإبراهيم الذي سُجن خمسة أعوام في مصر بتهمة الانتماء الشيوعي، كتب في هذه الرواية شهادته عن تجربته الشخصية بعد الخروج من السجن، وفيها نكتشف أن القاهرة صارت كلها سجناً، وأن قمع النظام الاستخباراتي الناصري جعل الكتابة شبه مستحيلة. مُنعت الرواية في مصر، واتُّهمت بالإساءة إلى الأخلاق، وسخر ضباط الرقابة من عجز بطلها الجنسي. وفي الرواية إشارة نادرة إلى حرب اليمن، إذ نرى جنوداً مصريين عائدين من حرب اليمن، يعبرون في أحد القطارات وسط لامبالاة الجمهور.

هذه الأعمال الأدبية تقدم ثلاثة نماذج متنوعة لقراءة الهزيمة قبل وقوعها. حاوي قرأ مؤشرات الهزيمة بلغة وجودية تطرح أسئلة عن جدوى فكرة الانبعاث التي هيمنت في الخمسينيات وأوائل الستينيات على الشعر العربي، بينما قدّم كنفاني قراءة لعجز القيادة واستسلام الناس للحلول الفردية، أمّا إبراهيم فقدّم قراءة للقمع والاستبداد.

بعد هزيمة حزيران/يونيو سنعيش طوفاناً من النصوص الأدبية، وسيحتل نزار قباني مكانة كبرى في هذا الاتجاه، قبل أن يأتي الشعر الفلسطيني، وخصوصاً بصوت محمود درويش، ليستعيد الصوت الفلسطيني المغيّب، ويقرأ النكبة الفلسطينية المستمرة بصفتها جرحاً إنسانياً مفتوحاً. كما ستشهد الرواية العربية مع نجيب محفوظ وإميل حبيبي وجمال الغيطاني وأدب الحرب اللبنانية اقتراباً جديداً من الحياة اليومية بلغة جديدة تؤسس لشكل روائي مفتوح.

غير أن اللافت هو أن هذا الطوفان بقي أخرس أمام وقائع الهزيمة، إذ لم تصدر رواية واحدة تصف الهول الذي عاشه الجنود خلال أيام حزيران/يونيو الدامية. كيف نقرأ هذا الصمت المريب؟ هل هو الصدمة، أم هو القمع؟... كيف سكتت الأقلام عن وصف ما جرى واكتفت بالترميز؟

يبدو أن القمع والقمع الذاتي وهيمنة الأيديولوجيا التي تعسكرت على يد الضباط والأساتذة القوميين، هي سبب هذا الصمت المريب الذي سبق أن عاشه الأدب المصري خلال حرب اليمن المأسوية والكارثية النتائج. إنه صمت الروح الذي مهّد لتحويل هزيمة حزيران/يونيو إلى منعطف الانحطاط العربي الجديد.

من جهة أُخرى عاشت الثقافة العربية غلياناً لا سابق له بعد هزيمة الخامس من حزيران/يونيو، الأمر الذي أوحى بأن الثقافة العربية كانت أمام منعطف حداثة جديدة هيمن عليها الصوت الأدبي والفني الذي ارتبط بصعود المقاومة الفلسطينية، وببداية تلمّس طروحات فكرية جديدة عبّر عنها عبد الله العروي وياسين الحافظ ومحمد عابد الجابري وصادق جلال العظم، وهي محاولات تقدم قراءات متنوعة لكيفية النهوض، وتتراوح بين الدعوة إلى التاريخانية والمرور بالمرحلة الليبرالية، وبين تبنّي العقلانية ونقد الدين.

ربما كان ياسين الحافظ أول مَن بلور قراءة عقلانية ماركسية للهزيمة في كتابه "الهزيمة والأيديولوجيا المهزومة"، فهذا المفكر الماركسي ذو الأصول البعثية دعا إلى التغلب على التخلف العربي عبر فكر تنويري جديد يستند إلى تاريخانية غرامشي، ويستمد عناصره من قراءة العروي للأيديولوجيا العربية المعاصرة. غير أن تأثير الحافظ الذي انكفأ على المستوى السياسي مع فشل مشروع حزبه اليساري الجديد "حزب العمال الثوري العربي" المنشق عن حزب البعث، كان محدوداً أمام الصخب السياسي والفكري الذي صنعته المقاومة الفلسطينية، وخصوصاً أن الحافظ مع زميله الياس مرقص وجّها نقداً لاذعاً إلى المقاومة الفلسطينية من منظور رؤيتهما إلى الدور المحوري لمصر الناصرية في معركة إزالة آثار العدوان.

على عكس الحافظ، كان صادق جلال العظم،

من خلال عمله كرئيس لتحرير مجلة "دراسات عربية"، لصيقاً بالتجربة الفلسطينية، وخصوصاً بالجبهة الديمقراطية.

لمع نجم العظم مع كتابه "النقد الذاتي بعد الهزيمة"، وترسخت مكانته بعد صدور كتابَيه "نقد الفكر الديني" و"نقد فكر المقاومة الفلسطينية"، واحتل حيزاً محورياً في الحياة الثقافية العربية، وخصوصاً بعد اعتقاله في لبنان ومحاكمته بسبب دراسة في كتابه "نقد الفكر الديني"، قدمت قراءة علمانية لحكاية إبليس القرآنية، وكانت بعنوان "مأساة إبليس".

قدّم العظم في عنوان كتابه اعتراضاً واضحاً على تعبير النكبة، مشدداً على فكرة الهزيمة التي يجب البحث عن أسبابها من أجل إصلاح أعطاب المجتمعات العربية. وبعد مقارنته الهزيمة العربية أمام إسرائيل بالهزيمة الروسية أمام اليابان في سنة ١٩٠٥، قدّم نقداً للتأويلات الدينية للهزيمة، وسخر من الخطاب اللاعقلاني الذي ساد الأوساط العربية الحاكمة عشية الحرب، واقترب من نقد عدم جذرية الناصرية بخفر، وركّز على نقد التخلف الذي أعاق التكيّف مع استخدام التكنولوجيا الحديثة، وأشار إلى غياب البحث العلمي، وتوقف عند مفهوم "الشخصية الفهلوية" الذي استعاره من عالم الاجتماع والمربّي المصري حامد عمّار. لقد أدى مفهوم الشخصية الفهلوية ـ التي حددها عمّار بصفتها "البحث المستمر عن أقصر الطرق وأسرعها لتحقيق غاية معينة، مع تجنّب العناء والجد المطلوبَين عادة في اجتياز العقبات للوصول إلى تلك الغاية" ـ دوراً محورياً في البناء النظري للكتاب، مقدّماً المدخل لفهم الهزيمة باعتبارها جزءاً "من نزعة إزاحة المسؤولية عن النفس وإسقاطها على الغير."

وعلى الرغم من أن الرئيس المصري أعلن تحمّله نتائج النكسة، في خطاب استقالته، فإنه حمّل المسؤولية أيضاً للتدخل الأميركي والبريطاني في مجريات الحرب، كما قدّم تفسيراً يثير الأسى والسخرية في آن معاً: "إن العدو الذي كنّا نتوقعه من الشرق والشمال جاء من الغرب."

شكّل نقد العظم للهزيمة علامة أساسية لانهيار سطوة الخطاب القومي السائد، لكن قراءتنا للكتاب تشير إلى مسألتين:

الأولى، أنه كتاب يركز على المسألة الحضارية والعلمية والتربوية، ويقدم نقداً للشخصية العربية، وللبنى الاجتماعية السائدة محمّلاً إياها مسؤولية الهزيمة.

الثانية، أن الكتاب لم يتوقف أمام الاستبداد العسكري وحكم دولة الاستخبارات وتحوُّل الجيش إلى إقطاع سياسي/عسكري جديد، وبالتالي أعفى بنية النظام السياسي والإدارة الفردية لشؤون الدولة من مسؤولياتها عن الهزيمة.

والمفارقة هي أن العظم في نقده الحضاري والعلمي والتربوي لم يستطع الخروج من الإطار النظري الذي اختطّه قسطنطين زريق في كتابه "معنى النكبة"، وأعاد تأكيده بعد الهزيمة الحزيرانية في كتاب "معنى النكبة مجدداً". أي أن نقد العظم بقي في إطار نقد فيلولوجي لكلمة نكبة، ولم يقرأ هزيمة حزيران/يونيو باعتبارها منعطفاً تاريخياً سمح للنكبة المستمرة التي بدأت في سنة ١٩٤٨، بأن تتخذ منعطفاً جديداً وتجتاح كل فلسطين التاريخية، بل تصل تداعياتها إلى هذا التفكك الانهياري الذي تعيشه المجتمعات العربية في سورية ولبنان والعراق وليبيا واليمن... أو في هذا الاستشراء القمعي الذي يغطي العجز بالعجز كما في بقية أنحاء المشرق العربي من مصر إلى السعودية ودول الخليج.

المنعطف الذي دخلته المنطقة في حزيران/يونيو ١٩٦٧، كان يؤشر إلى انهيار المشروع القومي، وهو انهيار أدى عاملان أساسيان دوراً في تأكيده: موت جمال عبد الناصر على إيقاع "أيلول الأسود" في الأردن، وفشل حرب تشرين الأول/أكتوبر في تحقيق انتصار ناجز يفرض إزالة آثار العدوان عبر انسحاب إسرائيلي بلا قيد ولا شرط من الأراضي العربية المحتلة.

موت ناصر حمل دلالات رمزية كبيرة، فقد وجد الزعيم نفسه في تناقض مع المولود الشرعي للحركة القومية الذي تمثله المقاومة الفلسطينية، قبل أن يكتشف عدم قدرته على منع اندلاع حرب أهلية صغيرة في الأردن، في غمرة عمله على إعادة بناء الجيش المصري تمهيداً لخوض حرب حتمية مع إسرائيل.

أمّا فشل حرب تشرين الأول/أكتوبر فكان إعلاناً بدخول المنطقة في زمن الحرب الأهلية التي بدأت في لبنان في سنة ١٩٧٥، واستعادت زخمها بعد الغزو الأميركي للعراق، لتصير اليوم، مع وحشية ردات فعل الأنظمة الاستبدادية على ثورات الربيع العربي، علامة تحوّل المشرق العربي إلى أرض المآسي، وإلى ساحة تتلاعب بها القوى الدولية.

السؤال الذي لم يُطرح بعد هو عن مسؤولية الاستبداد عن هزيمة حزيران/يونيو، وهي هزيمة تتحمل مسؤولياتها بنى سياسية وعسكرية وأفراد فرّطوا بالأمانة، وغرق بعضهم في الفساد، بينما انتشى بعضهم الآخر بالاستبداد المطلق الذي قدّم افتراضاً غريباً هو أن الجيش طليعة ثورية وليس قوة عسكرية للدفاع عن الوطن. لم تكن الهزيمة نتاجاً أوتوماتيكياً للتخلف العربي، مثلما زعمت أغلبية المحللين، إذ صحيح أن تخلّف البنى السياسية والاجتماعية والعسكرية أدى دوراً أساسيا في الطريق إلى الهزيمة، إلاّ إن الذي عبّد هذا الطريق هو الاستبداد الذي حوّل الجيوش العربية إلى فلول عاجزة عن القتال.

فلسفة النكسة على طريقة هيكل استولدت تحليلاً سياسياً رفع شعاراً يقول إن هدف حرب حزيران/يونيو كان إسقاط الأنظمة التقدمية، وبالتالي فإن هذه الحرب التي شنّتها إسرائيل فشلت في تحقيق هدفها.

سمح هذا الشعار لمنظّري العسكريتاريا العربية بتحوير معنى النكسة من شبه هزيمة إلى شبه انتصار. فإذا كانت إسرائيل فشلت فهذا يعني أنها لم تنتصر؛ وإذا كانت الأنظمة لم تسقط فهذا يعني أن العرب انتصروا! أو تراجعوا لكنهم لم يهزموا.

هذا الشعار المدمر الذي تبناه النظامان المصري والسوري رسم المصير البائس للمنطقة العربية. فإذا كانت التضحية بالأرض ممكنة من أجل حماية النظام، فإن كل شيء يصبح مباحاً ومستباحاً من أجل هذا الهدف. انظروا ماذا جرى ويجري في العراق واليمن وسورية كي تكتشفوا هول هذا الشعار.

السؤال الذي ينفجر اليوم، على شكل نكبة متجددة في فلسطين، ومآسٍ كارثية في بلاد المشرق العربي، هو لماذا تكون الدولة إذا لم تكن من أجل حماية الأرض والشعب؟ أم إن النظام صار طوطماً يبيح تدمير الدولة والمدن وتشريد الشعب وقتله، كي يبقى نظام الاستبداد مخيماً على الخراب؟

ما لم تتنبه له الحركة القومية هو أن النكبة الفلسطينية لم تكن حدثاً تاريخياً، مثلما جرى تصويرها، وإنما هي مسار تاريخي لم يتوقف في الأراضي الفلسطينية التي صار اسمها إسرائيل. فمصادرة الأراضي وتهجير السكان وخنقهم بالحكم العسكري، والتهجير الداخلي القسري، ومشاريع التهويد، ومنع المهجّرين من العودة إلى قراهم، ممارسات استمرت، واتخذت أشكالاً قانونية وصلت إلى حد اختراع تعبير قانوني إسرائيلي سوريالي لوصف جزء من الفلسطينيين في إسرائيل بمصطلح قانوني لا شبيه له في أي مكان من العالم هو "الغائب الحاضر".

هذه النكبة المستمرة اتسعت واتخذت أشكالاً جديدة في الضفة الغربية والقدس وغزة بعد احتلالها في سنة ١٩٦٧، لنصل اليوم إلى نظام فصل عنصري شامل بحسب التقرير الممتاز الذي أعده ريتشارد فولك وفرجينيا تلي، وصدر عن منظمة الأسكوا في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧، والذي سُحب من موقع المنظمة الدولية الإلكتروني بقرار من الأمين العام للأمم المتحدة، وقاد إلى استقالة المديرة التنفيذية

للأسكوا ربما خلف احتجاجاً على قرار الأمين العام.

أمّا المشرق العربي الذي غرق بعد الهزيمة وفشل حرب تشرين الأول/أكتوبر في عتمة الصراع الوحشي بين أصوليتين: أصولية الاستبداد والأصولية الظلامية الدينية، فإن محاولة شعوبه الثورة على الاستبداد بحثاً عن حريتها وكرامتها اصطدمت بتوحّش القمع من جهة، وضعف النخب القيادية الديمقراطية من جهة ثانية، والتدفق الأصولي "الجهادي" بشقّيه السنّي الوهابي والشيعي التابع لولاية الفقيه، من جهة ثالثة.

هل هذا هو ثمن هزيمة حزيران/يونيو الذي تدفعه بلاد المشرق العربي منذ نصف قرن؟

هل كانت الهزيمة فاصلة في نكبة مستمرة منذ سنة ١٩٤٨، لم تستطع الحركة القومية مواجهتها، فصارت النكبة طوفاناً تحتاج مقاومته إلى بداية فكرية وسياسية جديدة؟

هذا هو السؤال. ■

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مراجعة للسياسات الإسرائيلية
تجاه القضية الفلسطينية

مجموعة باحثين
تحرير: جميل هلال، منير فخر الدين، خالد فراج

داود تلحمي

هزيمة حزيران/يونيو لم تنتهِ

بات مسلّماً به بأن حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ شكلت منعطفاً كبيراً وعميق الأثر في مسار الأحداث وأوضاع منطقة الشرق الأوسط ومعطيات الصراع العربي - الإسرائيلي. وبعد مرور خمسين عاماً على هذه الحرب، فإن ظلالها الثقيلة ما زالت حاضرة بقوة في أوضاع منطقتنا العربية عامة، والمشرقية خاصة، بما في ذلك، طبعاً، الوضع الفلسطيني وتطوراته.

كان أحد الأهداف الأساسية للحرب الإسرائيلية في حزيران/يونيو ١٩٦٧ توجيه ضربة قوية إلى النزعة الاستقلالية التحررية المتنامية آنذاك في المحيط العربي، وخصوصاً إلى نظام جمال عبد الناصر في مصر، صاحب الدور المؤثر الواسع، منذ أواسط الخمسينيات، في أكبر البلاد العربية ديموغرافياً، كما في المنطقة العربية عامة، إلى جانب محاولة إخماد بوادر النهوض الوطني الفلسطيني التي مثلتها العمليات الفدائية الفلسطينية المتزايدة عشية الحرب. فالنهوض الوطني الفلسطيني، وتنامي النزعة الاستقلالية التحررية في محيط الدولة الإسرائيلية، يشكلان خطراً استراتيجياً بالنسبة إليها، كما أوضحت إعلانات وسياسات وممارسات جميع الحكومات الإسرائيلية منذ سنة ١٩٤٨.

ولا يتعلق الأمر حصراً، بالجانب العسكري، أي باحتمال تنامي القوة العسكرية العربية، ذلك بأن المشروع الصهيوني المدعوم منذ بداياته من قوى غربية (استعمارية) رئيسية، كان قد ضمِن في جميع المراحل، بما في ذلك قبل سنة ١٩٤٨ وفي أثنائها، تفوقاً عسكرياً كبيراً على خصومه المحتملين في المنطقة، وهو تفوق تزايد بين سنتَي ١٩٤٨ و١٩٦٧. فالنهوض العربي الحامل للتهديد، من وجهة نظر إسرائيل، هو أشمل من مراكمة القوة العسكرية وتخزين الأسلحة، لأن قيام دول عربية متطورة في مختلف المجالات، بما في ذلك على الصعيدين الاقتصادي - الاجتماعي والعلمي - التكنولوجي، في محيط الدولة الصهيونية، يشكل تحدياً ملموساً لها، الأمر الذي يهدد دورها كإمبريالية إقليمية وأداة رئيسية في مساعي إخضاع المنطقة وتكييفها للتلاؤم مع مصالح القوى الإمبريالية العالمية الأساسية التي تعتبر إسرائيل نفسها جزءاً من معسكرها، بغضّ النظر عن أي اختلافات أو تباينات مرحلية أو ظرفية

* كاتب فلسطيني.

يمكن أن تنشأ بين الدولة الصهيونية وأي من أقطاب هذا المعسكر، بما في ذلك بريطانيا قبل الحرب العالمية الثانية، والولايات المتحدة الأميركية بعدها.

إن إسرائيل، والقوى الإمبريالية التي تدعمها، والتي لديها مصالح اقتصادية واستراتيجية مهمة في منطقة الشرق الأوسط، بدءاً بمصادر الطاقة (النفط والغاز)، ترى في استمرار التخلف وإدامة سيطرة أنظمة الحكم الاستبدادية الفاسدة في محيط الدولة الصهيونية، ضمانة مهمة لـ "استقرار" المنطقة على ما هي عليه، بما يتيح لإسرائيل مواصلة أداء دورها المتميز فيها، واستمرار تحكّم القوى الإمبريالية في ثروات المنطقة الطبيعية ووجهة إنفاق عائداتها المالية.

ومن هذه الزاوية، شكلت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ التي شنّتها إسرائيل على مصر (واحتلت في أثنائها قطاع غزة، المرتبط منذ اتفاقيات الهدنة في سنة ١٩٤٩ بالإدارة المصرية)، وعلى سورية، والضفة الغربية المرتبطة آنذاك بالمملكة الأردنية، محطة أساسية في تعزيز القبضة الإمبريالية على المنطقة، ومنطلقاً، في الوقت ذاته، لتدعيم غير مسبوق لعلاقة الارتباط بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية. فهذا الإنجاز الكبير الذي حققته القوات الإسرائيلية خلال تلك الحرب السريعة (أقل من أسبوع من المعارك)، والمتمثل في إذلال حركة النهوض والتحرر الوطني العربية، وضرب القوة العسكرية لدولتين عربيتين كانتا آنذاك حليفتين أساسيتين للاتحاد السوفياتي، الخصم الأساسي للولايات المتحدة في "الحرب الباردة"، يفسر الحماسة اللاحقة لدى جميع الإدارات الأميركية لتدعيم دور ووظيفة هذا "الذخر الاستراتيجي" الذي أظهر خلال هذه الحرب كفاءة استثنائية، وخصوصاً في زمن كانت فيه الولايات المتحدة تتلقى ضربات متلاحقة من جانب قوى التحرر الوطني في أنحاء العالم، ولا سيما في فيتنام، وهي قوى كانت تحسبها واشنطن في خانة خصمها "الشيوعي" في حربها الكونية.

وإذا كانت الولايات المتحدة دعمت قيام إسرائيل في سنة ١٩٤٨، واعترفت بها إدارة هاري ترومان اعترافاً واقعياً (de facto) بعد دقائق من إعلانها في ليلة ١٤ – ١٥ أيار/مايو من تلك السنة، فإن الدعم الأميركي المالي والعسكري الهائل لإسرائيل، والشراكة الاستراتيجية المتطورة باطراد بعد سنة ١٩٦٧، لا يقارنان بالعلاقات التي كانت قائمة قبل حرب تلك السنة بين الدولتين.

من الجانب الآخر، كان هناك أوهام لدى بعض المسؤولين العرب، بعد حرب ١٩٦٧، بأن الولايات المتحدة قد تكرر ما فعلته في سنة ١٩٥٦ في إثر حرب السويس (العدوان الثلاثي على مصر)، عندما ضغطت بقوة على حكومة دافيد بن - غوريون لسحب قواتها من الأراضي التي احتلتها في أثناء تلك الحرب، وتحديداً صحراء سيناء وقطاع غزة. لكن هذه الأوهام سرعان ما تبددت، عندما تبيّن أن إدارة ليندون جونسون لم تكن في وارد الضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها، وإنما، على العكس تماماً، عملت على استثمار هذا "الإنجاز" العسكري الإسرائيلي لإرضاخ الدول العربية المعنية، وعموم المنطقة العربية، للإرادة والمصالح الأميركية والإسرائيلية المشتركة.

فحتى قبل اندلاع المعارك، أرسل مستشار الأمن القومي الأميركي، والت روستو، مذكرة إلى رئيسه ليندون جونسون، في ٤/٦/١٩٦٧، قال فيها إن "المعتدلين" العرب، كما سمّاهم، يفضلون أن يجري تحجيم عبد الناصر من طرف الإسرائيليين، على مسائل مثل قضية اللاجئين الفلسطينيين.[1] ومما جاء حرفياً في المذكرة: "تحت السطح، هناك إمكان لمرحلة جديدة من الاعتدال في الشرق الأوسط، إذا كان ممكناً إيجاد حل لمسألة اللاجئين. لكن ذلك كله يتوقف على تحجيم ناصر."[2] وفي نهاية اليوم الأول من الحرب (٥ حزيران/يونيو)، بعث والت روستو

بمذكرة أُخرى إلى رئيسه رأى فيها أن "الحرب يجب أن تقود إلى تسوية سياسية شاملة للصراع على أساس التفوق الكاسح للإسرائيليين، وليس على أساس وقف إطلاق النار الذي لا يحلّ شيئاً."[3]

ولذلك لم يكن غريباً أن يصر الأميركيون في مداولات مجلس الأمن الدولي الذي انعقد منذ اليوم الأول للحرب لمناقشة مختلف الدعوات إلى وقف الحرب، على أن يخلو القرار رقم ٢٣٥، الذي صدر عن المجلس في ٩ حزيران/يونيو، والذي دعا إلى وقف النار، من أي حديث عن عودة القوات العسكرية المتحاربة إلى مواقعها السابقة على الحرب.[4] ويؤكد نبيل العربي، العضو في الوفد المصري في منظمة الأمم المتحدة آنذاك، ووزير خارجية مصر والأمين العام لجامعة الدول العربية لاحقاً، أن بحثاً قام به أظهر "أن جميع قرارات المجلس السابقة كانت تربط بين وقف إطلاق النار وانسحاب القوات المعتدية."[5] وكان جمال عبد الناصر نفسه أكد، في حينه، الملاحظة ذاتها علناً، فذكر، على سبيل المثال، في خطاب ألقاه بعد أشهر قليلة على الحرب، في ٢٣/١١/١٩٦٧ تحديداً، في افتتاح الدورة الخامسة لمجلس الأمة في القاهرة، أن مجلس الأمن، بضغط من الولايات المتحدة، لم يربط وقف النار في حزيران/يونيو ١٩٦٧ بالعودة إلى مواقع ما قبل المعارك.[6] وكرر عبد الناصر هذه الملاحظة أكثر من مرة في تصريحاته العلنية، بما في ذلك في الحديث الذي أجراه معه أحد كبار محرري مجلة "نيوزويك" الأميركية، أرنو دي بورشغريف، في مطلع شباط/فبراير ١٩٦٩، إذ ذكر بأن الولايات المتحدة رفضت في حزيران/يونيو ١٩٦٧ ربط الدعوة إلى وقف النار بالانسحاب، وذلك "لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة"، على حد قول الزعيم المصري.[7]

وينقل المؤرخ الفرنسي هنري لورانس عن محضر لقاء جرى في باريس بين الرئيس الفرنسي شارل ديغول، ورئيس الحكومة السوفياتية ألكسي كوسيغين، في ١/٧/١٩٦٧، حين كان المسؤول السوفياتي في طريق العودة إلى بلده بعد زيارة للولايات المتحدة التقى خلالها الرئيس الأميركي جونسون، قول ديغول لكوسيغين: "بالنسبة إلى إسرائيل، فإنه سيكون صعباً جداً تحقيق عودتها إلى مواقعها السابقة... وعلى أي حال، كل شيء يتعلق بالولايات المتحدة. فإذا كان هؤلاء (يقصد الأميركيين) يشجعون من تحت الطاولة إسرائيل على البقاء، فستبقى..."[8]. أمّا كوسيغين فقال للرئيس الفرنسي في اللقاء إياه: "جونسون قال لي إن على القوات الإسرائيلية أن تُخلي (الأراضي) المستولى عليها، لكن، من أجل ذلك، يجب حل قضايا مثل الاعتراف بإسرائيل وحرية الملاحة في قناة السويس وخليج العقبة، وقضية اللاجئين الفلسطينيين..." وأضاف المسؤول السوفياتي: "اقترحنا البحث في مسألة الانسحاب (من الأراضي المحتلة) على حدة، لكن جونسون لم يوافق." وزاد كوسيغين في التوضيح: "ومن السذاجة محاولة حل مشكلة اللاجئين كما يقترح هو، من خلال هجرة قسم منهم إلى كندا وقسم آخر إلى الولايات المتحدة، إذ قال لي إن أميركا ستقبل بهم، لكن اللاجئين لا يقبلون بذلك لأنهم يريدون العودة إلى ديارهم."[9]

وزادت النقاشات التي جرت في مجلس الأمن الدولي طوال الأشهر التي تلت الحرب، الأمرَ وضوحاً. فاعترض الأميركيون على أي صيغة في أي قرار يصدر عن المجلس تلزم إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة انسحاباً كاملاً (ومن هنا صيغة "الانسحاب من أراضٍ احتُلت" وليس من "الأراضي المحتلة" في نصّ القرار، باللغة الإنجليزية، والذي انتهت إليه نقاشات المجلس في ٢٢/١١/١٩٦٧، وحمل الرقم ٢٤٢ في سلسلة قرارات المجلس)، كما رفضوا أي صيغة تحدد أي مهلة أو أي سقف زمني للانسحاب، أو تعطي هذا الانسحاب الأولوية على الشروط الأميركية - الإسرائيلية بـ "إنهاء كل المطالب وحالات الحرب"، وبالاعتراف "بسيادة وسلامة أراضي واستقلال كل دولة في المنطقة

وحقّها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، متحررة من التهديدات وأعمال القوة"، مثلما جاء في نص القرار.[10] والدولة المقصودة بهذه الضمانات كلها هي، طبعاً، إسرائيل.

وحاول الأميركيون، بعد صدور القرار، التهوين على الأطراف العربية، وخصوصاً تلك الصديقة لهم، وفي طليعتها الأردن، من خلال تفسير غياب "أل" التعريف في الحديث عن الأراضي المحتلة بأنه يعني مجرد "تعديلات طفيفة" على الحدود، وخصوصاً في الضفة الغربية المحتلة.[11] وأكثر من ذلك، سعى الرئيس الأميركي جونسون لطمأنة العاهل الأردني الذي التقاه في ٨/١١/١٩٦٧، بالقول، في ردّه على سؤال للملك حسين بشأن المهلة المحتملة لهذا الانسحاب الإسرائيلي، بأنه سيتمّ "خلال ستة أشهر."[12] ولم يلبث الملك الأردني أن أدرك، بعد مرور أكثر من عام على الحرب، أنه لن يكون هناك تقدم سريع على طريق التسوية، وأن هذه الحالة (الوضع القائم جرّاء الحرب) قد تدوم لفترة طويلة.[13]

والأدهى من ذلك كله، أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لم يشر قط إلى الشعب الفلسطيني وحقوقه، وحتى في البند الموجز الذي تحدث عن "إنجاز حل عادل لمسألة اللاجئين"، فإن القرار لم يشر إلى كون هؤلاء اللاجئين، المطلوب حل مشكلتهم، هم اللاجئون الفلسطينيون، الأمر الذي ترك المجال مفتوحاً أمام الجانب الإسرائيلي لإثارة موضوع "اللاجئين" اليهود من الدول العربية، بما يتيح له تمييع مسألة حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم في صيغة من نمط "تبادل لاجئين" عرب ويهود، وبالمحصلة تبرير رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ووطنهم.

وكان واضحاً أن قرار مجلس الأمن هذا جاء نتيجة ميزان القوى الذي أوجدته نتائج الحرب، بل حتى جمال عبد الناصر الذي قبلت حكومته بالقرار، لم يكن راضياً عنه، واعتبره "غير كافٍ وغامضاً"،[14] معتبراً أنه، في ظل موازين القوى الناجمة عن الحرب، فإن هذا كان أقصى ما تمكنت الدول العربية وأصدقاؤها، وخصوصاً الاتحاد السوفياتي آنذاك، من الحصول عليه، في ظل الدعم الأميركي القوي للمطالب الإسرائيلية.[15] وهكذا كانت صورة الموقف الأميركي، والاحتمالات بشأن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة خلال الحرب، قاتمة منذ وقت مبكر لدى القيادة المصرية، ففي خطابه المشار إليه سابقاً، والذي ألقاه في ٢٣/١١/١٩٦٧، أطلق عبد الناصر عبارته الشهيرة: "ما أخذ بالقوة لا يُسترد بغير القوة"،[16] مؤكداً أولوية استعادة القوات المسلحة المصرية جهوزيتها وقدراتها على مواجهة المحتلين لإحداث التغيير المطلوب في ميزان القوى، بما يتيح استعادة الأراضي التي احتُلت في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وهو ما أطلق عليه تعبير "إزالة آثار العدوان".

لم تتغير اقتناعات جمال عبد الناصر بعد أن حلت إدارة ريتشارد نيكسون الجمهورية في مطلع سنة ١٩٦٩ محل إدارة جونسون الديمقراطية، والتي كانت معروفة بانحيازها الإسرائيلي الفاقع، فواصل الاستعداد لاحتمال خوض معركة لإحداث التغيير المنشود في ميزان القوى، بحيث تتم "إزالة آثار العدوان". وبدأت القوات المصرية، فعلاً، في مطلع ربيع سنة ١٩٦٩ حرباً حقيقية ضد القوات الإسرائيلية المتمركزة على طول الضفة الشرقية لقناة السويس، وحتى في عمق صحراء سيناء المحتلة، عُرفت باسم "حرب الاستنزاف"، وهي حرب استمرت حتى صيف سنة ١٩٧٠، وتكبّد المحتلون خلالها خسائر باهظة في الأرواح والعتاد.

الحل المنفرد المصري ـ الإسرائيلي

وبينما استمر الاستعداد العسكري المصري لاحتمال خوض حرب أوسع لـ "إزالة آثار العدوان"، فإن عبد الناصر لم يعش ليشرف بنفسه على هذه الحرب ويتعامل مع نتائجها. وخلفه في رئاسة مصر، بعد وفاته في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، أنور السادات الذي أشرف على الحرب التي جرت في خريف سنة ١٩٧٣ بمشاركة سورية وبدعم قوات عربية أُخرى، ثم أدار المفاوضات والعملية السياسية التي تلتها، وهي إدارة سياسية اتجهت عملياً، ومنذ وقت مبكر، نحو حل منفرد، مصري ـ إسرائيلي، لا يرتبط بحلول على الجبهات الشرقية: الجبهة السورية، والجبهة الفلسطينية ـ الأردنية، ولا حتى بمصير قطاع غزة الفلسطيني الذي كان تحت المسؤولية المصرية قبل حرب ١٩٦٧. وهذا الحل المنفرد ظهرت مقدماته منذ فضّ الاشتباك الأول بين القوات المصرية والإسرائيلية في الشهر الأول من سنة ١٩٧٤، وتعزز بشكل أوضح في فضّ الاشتباك الثاني (اتفاقية سيناء) في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، ثم تكرس كحلّ تعاقدي معلن في آذار/مارس ١٩٧٩، حين جرى توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية الثنائية من طرف السادات ورئيس الحكومة الإسرائيلية مناحِم بيغن، برعاية الرئيس الأميركي جيمي كارتر.

وحتى الملك حسين، الذي كان يفضّل منذ ما بعد حرب ١٩٦٧ اعتماد طريق البحث عن الحلول السياسية، عبّر في لقاء لاحق أجراه معه، في سنة ١٩٩٦، آفي شلايم، المؤرخ الإسرائيلي العراقي المولد والمقيم في بريطانيا، عن "صدمته" إزاء سلوك السادات هذا،[17] وخصوصاً على خلفية ما كان عبد الناصر قاله له، أي للملك حسين، بعد الحرب مباشرة، من أنه لن يقدم على "المطالبة بأي انسحاب من قناة السويس، إذ في إمكانها أن تبقى مغلقة حتى يحين وقت حل قضية الضفة الغربية وغزة"، داعياً الملك إلى البحث عن حل شامل، وعمل أي شيء غير توقيع سلام منفرد.[18] وفي جميع الأحوال، فإن عبد الناصر كان قد أكد، منذ وقت مبكر بعد الحرب، أن "موضوع إزالة آثار العدوان أكبر من الجلاء عن سينا"، إذ "لو العملية سينا بس سهلة [....] علشان إذا كنا عايزين نسترد سينا ممكن بتنازلات بنقبل شروط أميركا وشروط إسرائيل، نتخلى عن الالتزام العربي ونترك لإسرائيل اليد الطولى في القدس والضفة الغربية وأي بلد عربي [....] الموضوع أكبر من كده بكتير. الموضوع هو أن نكون أو لا نكون [....] هل سنبقى الدولة المستقلة اللي حافظت على استقلالها وعلى سيادتها ولم تدخل ضمن مناطق النفوذ، وإلاّ حنتخلى عن هذا؟"،[19] على حد قوله.

ومهما تكن الأسباب التي دفعت خليفته أنور السادات إلى الاتجاه نحو الحل المنفرد الذي حذّر منه عبد الناصر وسعى لتفاديه، أكان ذلك تردي الأوضاع الاقتصادية في مصر وتنامي الحراكات المطلبية والاحتجاجية فيها، أو الرغبة في التقرب من الولايات المتحدة، فإن نتائج الخروج المصري من المواجهة كانت شديدة السلبية على الجبهات العربية الأُخرى، وخصوصاً على الجبهة الفلسطينية. وكان واضحاً أن زعيم التيار اليميني الصهيوني المتشدد مناحم بيغن، الذي فاجأ العالم بنجاح تياره في انتخابات الكنيست في أيار/مايو ١٩٧٧، شعر بسعادة كبيرة عندما تحقق عزل مصر عن بقية الجبهات العربية، وهي سعادة عكستها ملامح وجهه في إبان توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، ثم المعاهدة الثنائية مع مصر في آذار/مارس من السنة التالية. واعتبر بيغن أنه، بعد توقيع هذه المعاهدة، بات طليق اليدين للعمل على تعزيز السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والسورية التي احتُلت في سنة ١٩٦٧. وفي هذا السياق، جرى، في تموز/يوليو ١٩٨٠، أي بعد زهاء عام من توقيع المعاهدة مع مصر، إقرار "قانون أساسي" في الكنيست الإسرائيلي يكرس ضم القدس الشرقية، وكون "القدس كاملة وموحدة هي عاصمة إسرائيل."[20] وبعد عام آخر، في الشهر الأخير من سنة ١٩٨١، قام الكنيست

بإقرار تطبيق "القانون" الإسرائيلي في الجولان السوري. وفي الفترة ذاتها، استُهدفت الساحة الفلسطينية بهجمة واسعة شرسة، من خلال تصعيد هائل للإجراءات القمعية ضد الحركة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة، ومضاعفة عمليات نهب الأرض والاستيطان، كما من خلال تكثيف الاعتداءات على مواقع المقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وهي اعتداءات بلغت أوجها، بعد أقل من شهرين على إنجاز انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء، باجتياح هذه القوات للبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢، والذي انتهى بخروج قوات المقاومة الفلسطينية وأجهزتها القيادية والإدارية من لبنان وتوزعها في عدد من البلاد العربية، القريبة والأبعد.

وواصل رؤساء الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الذين خلفوا مناحم بيغن، سياسات البطش ونهب الأرض ومحاولات إخماد الحراك الوطني الفلسطيني، أكان ذلك المنتمين إلى تيار بيغن الصهيوني "التنقيحي" اليميني، كيتسحاق شمير (١٩٨٣ – ١٩٨٤، ثم ١٩٨٦ – ١٩٩٢)، وبنيامين نتنياهو (١٩٩٦ – ١٩٩٩)، وأريئيل شارون (٢٠٠١ – ٢٠٠٦)، وإيهود أولمرت (٢٠٠٦ – ٢٠٠٩)، ثم نتنياهو ثانية بعد سنة ٢٠٠٩، أو أولئك المنتمين إلى التيار "العمالي" في الحركة الصهيونية، وإن بطريقتهم الخاصة، والذين حكموا بين سنتَي ١٩٨٤ و١٩٨٦ (شمعون بيرس)، ثم بين سنتَي ١٩٩٢ و١٩٩٦ (يتسحاق رابين، ثم شمعون بيرس)، وسنتَي ١٩٩٩ و٢٠٠١ (إيهود باراك).

وفي جميع الأحوال، فإن الوضع الفلسطيني الذي كان قد حقق صعوداً بارزاً في الحضور العالمي خلال العامين اللذين أعقبا حرب ١٩٦٧، ثم بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ وتبنّي منظمة التحرير البرنامج الوطني المرحلي في الأشهر اللاحقة، استمر في مواجهة التحديات وهجمات الاستنزاف والإبادة، سواء تلك التي شكّلها التصعيد الهائل للقمع الإسرائيلي في الأراضي المحتلة والاعتداءات المتكررة على مواقع المقاومة الفلسطينية خارجها، أو تلك الناجمة عن استمرار تدهور أوضاع الجبهة العربية الشرقية التي كان من المفترض أن توفر جبهة دعم بديلة تعوض الفراغ الناتج من تعطيل الجبهة الغربية. فجميع الآمال المعقودة على المؤتمرات والإعلانات العربية المناهضة للصفقة المنفردة على الجبهة المصرية سرعان ما تبخرت، مع الانهيار السريع لـ "ميثاق العمل القومي المشترك" بين سورية والعراق الذي لم يعمّر سوى بضعة أشهر (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ ـ تموز/يوليو ١٩٧٩)، ثم انشغال العراق بالحرب مع إيران بين سنتَي ١٩٨٠ و١٩٨٨، وبوضع اليد على الكويت في سنة ١٩٩٠، ومواجهة مسلسل الحروب والحصارات الأميركية التي انتهت باحتلال العراق نفسه في سنة ٢٠٠٣. هذا إلى جانب سلسلة من التراجعات المتلاحقة في الأوضاع الداخلية والعلاقات بين أطراف الجبهة القومية للصمود والتصدي، وهي الجبهة التي تشكلت في أواخر سنة ١٩٧٧ في إثر زيارة السادات للكنيست الإسرائيلي في تشرين الثاني/نوفمبر من تلك السنة، والتي ضمت في حينه كلاً من الجزائر وسورية واليمن الجنوبي وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وإلى جانب انشغال أطراف الجبهة الشرقية بالحرب "الأهلية" اللبنانية منذ أواسط السبعينيات، جاءت التوترات المتزايدة في العلاقات بين الطرفين الفلسطيني والسوري، المعنيين بالدرجة الأولى بين أطراف جبهة الصمود بالمواجهة المباشرة مع المحتلين، كي تزيد من إضعاف هذه الجبهة.

الانتفاضة واتفاق أوسلو

هذه التطورات كلها، التي تزامنت مع تأزم وضع الاتحاد السوفياتي في أواخر الثمانينيات وانهياره المعلن في نهاية سنة ١٩٩١، وهو التطور الذي ترك الولايات المتحدة، حليف إسرائيل القوي، الدولة العظمى الوحيدة في

العالم آنذاك، فاقمت تدهور المناخ الإقليمي والدولي المحيط بالوضع الفلسطيني، على الرغم من الوهج الهائل الذي تحقق للنضال الفلسطيني وقضية شعب فلسطين، في الفترة ذاتها، نتيجة اندلاع الانتفاضة الكبرى في الأراضي المحتلة في أواخر سنة ١٩٨٧. فمجمل هذه التطورات السلبية في المحيط، إلى جانب اعتبارات وحسابات داخلية وذاتية أُخرى، حالا دون تثمير الإنجازات الميدانية والمعنوية المهمة للانتفاضة الكبرى في الأراضي المحتلة، وفسحا المجال أمام الانجرار إلى عقد صفقات "غير متوازنة" في مطلع التسعينيات، تمثلت بصورة خاصة في اتفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة المنبثقة منه.

صحيح أن هذه التطورات السلبية في المحيط الإقليمي والدولي لم تغير كثيراً في التعاطف العالمي مع الشعب الفلسطيني، ولم تحُل دون استمرار وتطور التفهم لمطالبه وحقوقه الوطنية، وخصوصاً حقه في التخلص من احتلالات سنة ١٩٦٧ وإقامة دولته الوطنية المستقلة على أرض الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة؛ وصحيح أن المحافل الدولية واصلت تأكيد الحقوق الوطنية الفلسطينية، إلى حد تصويت أغلبية كاسحة من دول العالم في ٢٩/١١/٢٠١٢ في الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٣٨ دولة مؤيدة، و٩ فقط معترضة) على منح فلسطين مكانة دولة غير عضو في منظمة الأمم المتحدة، إلاّ إن اختلال ميزان القوى على الأرض تفاقم عبر تنامي التيارات اليمينية الأكثر عدوانية وتطرفاً في إسرائيل، واستمرار "التساهل" الأميركي الرسمي مع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وسياساتها المتحدية للشرعية وللقوانين الدولية، فضلاً عن تأزم أوضاع سورية وبلاد عربية أُخرى خلال العقد الثاني من القرن الجديد، الأمر الذي فسح المجال أمام تصعيد عمليات نهب الأرض والتوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧. وواصلت حكومات إسرائيل سعيها الحثيث لسدّ الأبواب أمام أي احتمال لتخليها الفعلي عن الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، فأحكمت سيطرتها المباشرة على القدس الشرقية ومعظم مساحة الضفة الغربية، وواصلت تحكّمها المطلق في الحدود البرية وفي أجواء قطاع غزة وشواطئه في إثر قرارها سحب مستوطنيها وإعادة انتشار قواتها خارج حدود القطاع في سنة ٢٠٠٥.

ولم يعد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ولا جميع القوى السياسية المتحالفة والمتواطئة معه، يحتاجان إلى الكذب والتضليل للتغطية على معارضتهما لأي تخلّ عن الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وكذلك عن الجولان السوري. وذهب نتنياهو في مؤتمره الصحافي المشترك في واشنطن، في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٧، مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي كان قد دخل البيت الأبيض قبل ذلك بأقل من شهر، إلى حد ربط جذر كلمة "يهودي" بما يطلَق عليه اسم "يهودا"، والمقصود المنطقة الجنوبية من الضفة الغربية في اللغة الإسرائيلية، من دون أن يفسر ما إذا كان ذلك يعني أن ساحل البحر الأبيض المتوسط الذي تسيطر عليه إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ لا علاقة له بالمملكتين المفترضتين للعبرانيين القدامى، يهودا والسامرة. هذا مع العلم، طبعاً، بأن المستوطنين اليهود الذين وفدوا من أوروبا إلى فلسطين لا يمتّون بصلة إلى أولئك العبرانيين القدامى.

من الواضح أن المشروع الصهيوني، "غير الديني" في الأصل، والذي استخدم الدين غطاء "تاريخياً" زائفاً لتبرير توجّهه إلى الغزو والنهب والسيطرة على الأرض الفلسطينية بعد أن استبعد الخيارات الجغرافية الأُخرى (الأرجنتين، أوغندا...)، لا يحتاج إلى تبرير مقنع للعالم لاستمرار نهبه للأرض الفلسطينية ومصادرة حقوق السكان الأصليين لها. فما يرد في المقولة الإنجليزية الشهيرة "القوة هي الحق" (might is right) هو، بالضبط، ما تعتمده الحركة الصهيونية كمبدأ يحكم سلوكها منذ بدء غزوتها

قبل أكثر من قرن من الزمن.

والمشكلة في هذا السلوك الاستعماري أنه لا يأخذ في الاعتبار أن معادلة القوة يمكن أن تتغير في ظروف تاريخية أُخرى، وخصوصاً أن منطقتنا سبق أن شهدت مثل هذه الأحداث قبل زهاء ثمانية أو تسعة قرون، مع حروب نهب وسيطرة استخدمت الدين أيضاً، ولو كان ديناً آخر، كغطاء لمشروع شبيه في أهدافه ومآلاته، بغضّ النظر عن الاختلافات الكبيرة في المعطيات والسياقات التاريخية بين الحقبتين المتباعدتين. وما دامت إسرائيل تواصل سياسة "العيش بالسيف"، أي الرهان على القوة وحدّها لإدامة بقائها وهيمنتها وسيطرتها وإذلالها للشعب الأصلي وللشعوب المحيطة، فإنها تحكم على نفسها بأن تتحمل، في نهاية المطاف، ومهما يطل الزمن، عواقب هذا الرهان.

أمّا الشعب الأصلي، شعب فلسطين العربي، الذي تحمّل عواقب جرائم ارتكبتها سلطات وجماعات أُخرى في قارة أُخرى بحقّ أناس هم أساساً من أبناء تلك القارة، والذين نشأوا وترعرعوا فيها، فكان له الميزة الأخلاقية منذ وقت مبكر، بعد عدوان ١٩٦٧، بطرح حلول إنسانية للمعضلة الناجمة عن الغزو والتوسع الصهيونيين، بداية بالحديث عن دولة ديمقراطية مشتركة، ثم عن دولة في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، إلى جانب دولة إسرائيل، بهدف اختزال المعاناة وتوفير الدماء والعذابات على شعوب المنطقة. لكن من الواضح أن المجتمع الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي لم يفرز، حتى الآن، اتجاهات وازنة ذات طبيعة عقلانية تستجيب لأي من هذه الحلول الإنسانية، الأمر الذي يعني استمرار المعاناة ومسلسل الحروب والمواجهات حتى إشعار آخر.

وما جرى في العقدين الأخيرين في القدس الشرقية والضفة الغربية من تصعيد للقمع والاضطهاد والتدمير ونهب الأرض والاعتداء على أصحابها ومزارعيها، بما في ذلك حملات إعادة احتلال مدن الضفة الغربية في سنة ٢٠٠٢ وما بعدها، والحروب المتلاحقة على قطاع غزة (شتاء ٢٠٠٨/٢٠٠٩، خريف سنة ٢٠١٢، صيف سنة ٢٠١٤)، وعلى المحيط العربي (وخصوصاً على لبنان قبل سنة ٢٠٠٠، ثم في صيف سنة ٢٠٠٦)، يدل على أننا لسنا قريبين من أي تهدئة تستند إلى احترام حقوق وتطلعات وكرامة الشعوب الأصلية في المنطقة، وفي المقام الأول حقوق الشعب الفلسطيني المصادرة والمهدورة، وتأخذ بعين الاعتبار صون حياة كل مَن يعيش في هذه المنطقة. إن "نشوة" حرب ١٩٦٧ ما زالت تسيطر على رؤوس أصحاب القرار في إسرائيل، غير أن التاريخ، كما سبق أن ذكرنا، يبقى مفتوحاً، والفصول التي فتحتها حرب ١٩٦٧ لم تُغلق بعد. ■

المصادر

١ **Lloyd C. Gardner, *The Road to Tahrir Square: Egypt and the United States from the Rise of Nasser to the Fall of Mubarak* (London: Saqi Books, 2011), p. 108.**

٢ **Ibid.**

٣ **Henry Laurens, *La question de Palestine, tome quatriéme 1967-1982: Le rameau d`olivier et le fusil du combattant* (Paris: Fayard, 2011), p. 16; William B. Quandt, *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967* (Washington D.C.; Berkeley: The Brookings Institution; The University of California Press, 3rd edition, 2005), p. 442, fn. 83.**

٤ **Mahdi Abdul Hadi, *Documents on Palestine, volume II (1948-1973)* (Jerusalem: PASSIA, 2007), p. 292.**

٥ نبيل العربي، "طابا، كامب ديفيد، الجدار العازل: صراع الدبلوماسية من مجلس الأمن إلى محكمة العدل الدولية" (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١١)، ص ٤٧.

٦ جورج خوري نصر الله (جمع وتصنيف)، "الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩)، ص ٩٣٩.

٧ جورج خوري نصر الله (جمع وتصنيف)، "الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١)، ص ٣٧ – ٣٩.

٨ **Laurens, op. cit., p. 9.**

٩ **Ibid., pp. 9-10.**

١٠ جورج طعمه (مراجعة وتدقيق)، "قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي، المجلد الأول، ١٩٤٧ – ١٩٧٤" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥)، ص ١٩٧ – ١٩٨.

١١ **Donald Neff, *Fallen Pillars: U.S. Policy Towards Palestine and Israel Since 1945* (Washington: Institute for Palestine Studies, 2002), p. 101.**

١٢ **Ibid.**

١٣ **Avi Shlaim, *Lion of Jordan: The Life of King Hussein in War and Peace* (London: Penguin Books, 2007), p. 306.**

١٤ جورج خوري نصر الله (جمع وتصنيف)، "الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٠)، ص ١٦١.

١٥ أمين هويدي، "مع عبد الناصر" (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠)، ص ٦٦.

١٦ نصر الله، "الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧"، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣٨.

١٧ **Avi Shlaim, *Israel and Palestine: Reappraisals, Revisions, Refutations* (London; New York: Verso, 2009), p. 334.**

١٨ **Ibid., pp. 327–328.**

١٩ نصر الله، "الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٣ – ٢٧٤.

٢٠ ***International Documents on Palestine 1980* (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1983), pp. 211–212.**

جميل هلال

هزيمة الأنظمة وصعود المقاومة

أدخلت هزيمة حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ تغييرات جذرية على خريطة المنطقة السياسية، لم تتوقف تداعياتها حتى اللحظة، لكنها هيأت لولادة حركة مقاومة فلسطينية اختلفت من حيث تكوينها القيادي وقاعدتها الاجتماعية عن الحركة الوطنية الفلسطينية التي انهزمت في سنة ١٩٤٨.

لا شك في أن نهوض حركة المقاومة الفلسطينية، وائتلافها في إطار منظمة التحرير، واعتمادها المقاومة الشعبية، أمور استفادت كلها من المناخ الشعبي الذي ولّدته هزيمة حزيران/يونيو المدوية. لكن سر نجاح حركة المقاومة الفلسطينية استند إلى نجاحها في تمثيل الإرادة الوطنية لشعب مشرد ولاجئ ومحتل وتوّاق إلى التحرر، وفي كسب مساندة الشعوب العربية ودعم القوى اليسارية والنيّرة في العالم، الأمر الذي يفسر لماذا كسبت منظمة التحرير بسرعة اعترافاً عربياً وأممياً كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني (سنة ١٩٧٤)، ومكّنها من طرح قضية فلسطين كقضية العرب الأولى، ومن إدراجها في رأس قضايا التحرر الوطني في العالم.

إن العودة مؤخراً إلى طرح أسباب توالد الهزائم العربية بعد حزيران/يونيو ١٩٦٧، يبرره فشل الانتفاضات العربية التي طالبت بالحرية والخبز والكرامة، والتي شهدتها عدة عواصم ومدن عربية في الأعوام الأولى من العقد الحالي، ومنها كذلك ما شهدته الحركة الوطنية الفلسطينية في العقدين الأخيرين، وخصوصاً منذ منتصف العقد الماضي، من تفكّك وترهّل وانقسام، وما تولّد لدى فئات فلسطينية واسعة من غياب الجدوى ممّا هو قائم سياسياً، ومن تراجع القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو إلى شأن فلسطيني، واختزال فلسطين إلى جزئها الذي احتُل منذ سنة ١٩٦٧، واختصار السياسة الفلسطينية إلى التنافس بين سلطتَي حكم ذاتي إداري على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

لن أعود إلى ما كتبه آخرون، وهم كثر، عن أسباب هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، ومنهم صادق جلال العظم (الذي عُرف كتابه "النقد الذاتي بعد الهزيمة" على نطاق واسع)، ومهدي عامل ونديم بيطار وحليم بركات ومحمد حسنين هيكل وغيرهم. يكفي القول هنا إن سيرورة الأوضاع في العالم العربي خلال الخمسين عاماً الماضية لا تشي بأن الدروس والعبر استخلصها القائمون على الأوضاع العربية من مراجعة أسباب تلك الهزيمة وحيثياتها، أو باعتمادهم

سياسات اجتماعية وسياسية وثقافية لمنع تكرار الهزيمة.

أعتقد أن كثيراً ممّا كُتب عن هزيمة حزيران/يونيو بُني على افتراض وجود سلوك نمطي واحد وعقل جمعي خاص بالعرب؛ ولذا كان الحديث عن "الذهنية" السائدة في المجتمعات العربية آنذاك، وقد حُدد منها: الجهل بالذات والآخر؛ سيادة عقلية قدرية وسلطوية؛ غياب مفهوم المواطنة؛ هيمنة الولاء للعائلة والقبيلة والطائفة والمجتمع المحلي؛ حضور واسع للفهلوة كنمط سلوكي؛ الميل إلى تسويغ إعفاء الذات من المسؤولية؛ تحميل قوى خارجية (الإمبريالية والاستعمار وإسرائيل) اللوم دائماً على كل تقصير أو عجز ذاتي؛ أي أن بنية المجتمعات العربية من حيث أشكال اللامساواة البنيوية السائدة فيها، وآليات إنتاجها وإعادة إنتاجها داخل كل مجتمع، وعلى الصعيد الإقليمي والدولي، لم تنل اهتماماً كافياً في تحليل أسباب الهزيمة. إن غياب تكافؤ الفرص في الوصول إلى التعليم والعمل والعلاج والتمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في المجتمعات العربية، أرسى ووسع من ظواهر الحرمان والإفقار والبطالة والفساد، ومنح نخباً (طبقية؛ عائلية؛ طائفية؛ جهوية؛ إثنية) امتيازات سلطة وثروة ونفوذاً، وبالتالي قدرة غير منضبطة على ممارسة الاستبداد.

كما غاب عن عدد وافر من مراجعات أسباب هزيمة حزيران/يونيو، التدقيق في أدوات التغيير السياسي والاقتصادي ـ الاجتماعي والثقافي لمصلحة التركيز المبالغ فيه على سمات الدولة القائمة، من دون الالتفات إلى دور (أو غياب دور) الأحزاب والاتحادات الشعبية والنقابات والحركات الاجتماعية والثقافية في عمليات التغيير، ومن دون الانتباه إلى أهمية تكريس استقلالية الحقل السياسي عن الحقل الديني، واستقلالية الحقل الثقافي عن كليهما، ولا إلى أهمية الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية.

إن الانتباه إلى ما سبق أمر مهم لعملية مأسسة الديمقراطية السياسية، ولتوسيعها كي تشمل الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ذلك بأن غياب الديمقراطية (كتدابير مشاركة الفرد في انتخاب مسؤوليه وفي تقرير مصيره، وكقيم تعلّي من شأن الحرية والمساواة) هو من أسباب تفجر الحروب الأهلية واستدعاء الاعتداءات والتدخلات الخارجية وما رافق ويرافق ذلك من تدمير وخراب وتهجير.

بعد هزيمة حزيران/يونيو، طرحت حركة المقاومة الفلسطينية على نفسها، في أعوامها الأولى، هدف تحرير فلسطين، وأعلت من شأن الكفاح المسلح، ومنحت اللاجئ هوية الإنسان المناضل، ورفعت شعار دولة ديمقراطية علمانية على أرض فلسطين التاريخية لليهود الإسرائيليين ولجميع الفلسطينيين على قدم المساواة. لكنها تكاسلت عن تحويل الشعار إلى برنامج سياسي لجميع الشعب الفلسطيني، بحيث يستميل قوى داخل إسرائيل وتتفهمه قوى إقليمية ودولية، وذلك لعدة اعتبارات، منها: لم يجد الشعار صدى مشجعاً بين أوساط اليهود في إسرائيل، وخصوصاً بعد انتصارها العسكري الساحق في سنة ١٩٦٧؛ أن قضية الدول العربية بعد حرب حزيران/يونيو باتت استعادة الأرض التي احتلتها إسرائيل في تلك الحرب استناداً إلى القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن؛ أن منظمة التحرير دخلت اعتباراً من أوائل سبعينيات القرن الماضي في صراعات دامية مع الأنظمة العربية التي وجدت أن تمركز المقاومة على أرضها يتناقض مع مفهومها للسيادة، وخصوصاً السيطرة العسكرية والأمنية. ومن هنا جاءت الصدامات المسلحة بين المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، ثم تورطها في حرب أهلية في لبنان، ودخولها مع حليفتها الحركة الوطنية اللبنانية في مواجهة مع سورية التي دفعت بقواتها إلى لبنان في سنة ١٩٧٦، وعودة المجابهات مع القوات السورية في لبنان في سنة ١٩٨٣ بعد

إخراج منظمة التحرير من لبنان بعد اجتياحه من إسرائيل وحصار العاصمة بيروت في صيف سنة ١٩٨٢.

حرب ١٩٧٣ تقود إلى هزيمة سياسية

بعد وفاة عبد الناصر في سنة ١٩٧٠، تولّى أنور السادات رأس السلطة في مصر، وباشر تبنّي أجندة إسلامية يواجه بها الناصرية واليسار. واتضح لاحقاً أن شنّ السادات حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، كان هدفه تحريك المفاوضات مع إسرائيل التي وقّع السادات مع رئيس حكومتها مناحم بيغن اتفاق كامب ديفيد في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، وهو الاتفاق الذي أخرج مصر، كأكبر دولة عربية وكقوة عسكرية وكمركز ثقل سياسي وثقافي في العالم العربي، من حالة مواجهة إلى حالة سلام مع إسرائيل.

وكان من تداعيات حرب تشرين الأول/أكتوبر، توليد طفرة في أسعار النفط الذي جُيّر جزء من عائداته الهائلة لتمويل حركات إسلامية أصولية في المنطقة وخارجها، استهدفت إضعاف التيارات اليسارية والديمقراطية الليبرالية في العالم العربي، وخلخلة علاقاته مع الاتحاد السوفياتي الذي كان يُعدّ القوة الأكبر في مواجهة الولايات الأميركية، ولذا شهدت العقود الأخيرة تنامياً لتيارات أصولية وجهادية إسلامية عديدة. وتزامن توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع اندلاع الثورة الإسلامية في إيران التي أطاحت بنظام الشاه الموالي للولايات المتحدة ولإسرائيل، وهو حدث تاريخي ساهم أيضاً في استنهاض التيارات الإسلامية الأصولية، وفي تراجع اليسار والاتجاهات الديمقراطية الليبرالية على تنويعاتها.

أفقدت معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل منظمة التحرير الفلسطينية قوة إسناد عربية لا تعوّض، ومهّدت الطريق أمام إسرائيل لاجتياح لبنان في صيف سنة ١٩٨٢، وبمساندة نشيطة من الولايات المتحدة، فُرض إبعاد منظمة التحرير عن لبنان وبعثرة قواها على عدة بلاد. وهذا الضعف الذي تلا إخراج منظمة التحرير من لبنان دفع بعض العواصم العربية إلى تغذية مزيد من الإضعاف أملاً بالسيطرة على قرار المنظمة لتحسين مواقع تلك العواصم التفاوضية إقليمياً ودولياً، كما أن الانشقاق داخل حركة "فتح" في سنة ١٩٨٣، وما تبعه من انقسام سياسي داخل منظمة التحرير، أشغلا مكوناتها الرئيسية بمفاوضات وترتيبات استعادة وحدتها، وهو ما تم في سنة ١٩٨٧. ففي نهاية تلك السنة انفجرت الانتفاضة الأولى، وكان على قيادة المنظمة، وهي في حالة ضعف وعزلة في تونس، الإشراف على انتفاضة شعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أغنت النضال الوطني الفلسطيني بأشكال مبدعة ومدهشة من المقاومة، لكن تلك الحالة تركت آثاراً سلبية على الانتفاضة ليس هنا مجال مناقشتها، فضلاً عن أن اقتحام الإسلام السياسي للحقل السياسي الوطني في تلك اللحظة التاريخية، وتحدّيه لمنظمة التحرير، لم يساهما في تماسك الحقل الوطني، ولا سيما العزلة السياسية والمالية التي فُرضت على المنظمة بعد حرب الخليج في بداية التسعينيات.

عالم رأسمالي يتوحّش

ساهم انهيار النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، وما تبعه من احتفاء الرأسمالية الغربية بانتصارها والاندفاع في العولمة بصيغتها النيوليبرالية المدمرة لدولة الرعاية، والمطلقة العنان لحرية السوق ورأس المال الخاص (وتحديداً المالي منه)، كمحددين وموجهين للعلاقات الاجتماعية، في تغذية الحركات الأصولية والقومية المتعصبة والشعبوية اليمينية. واعتمدت النخب الحاكمة في العالم العربي النيوليبرالية كاستراتيجيا اقتصادية ـ اجتماعية ـ ثقافية، وهو ما تزامن

مع تراجع دور قوى اليسار والقوى الديمقراطية المستنيرة، وبالتالي التراجع في دور القوى المدافعة عن مصالح الفئات المحرومة والمستغلة والمستثناة في المجتمع. ونتيجة هذه التحولات كلها زادت معدلات البطالة والإفقار في معظم المجتمعات العربية، وكذلك الفوارق الاقتصادية والمعيشية بين المواطنين على أسس طبقية وجهوية وطائفية وإثنية وقومية ونوع اجتماعي، بالترافق مع تعاظم سطوة أجهزة الأمن والاستخبارات وبيروقراطية الدولة وفساد الحياة السياسية والقطاع الخاص.

إن الانتفاضات الشعبية التي تفجرت في أوائل العقد الثاني من القرن الحالي في عدد من الدول العربية هي النتيجة الطبيعية للسياسات التي أشرت إليها، لكن عفوية هذه الانتفاضات، وضعفها على صعيد التنظيم، وعدم بلورة برامج ملموسة لتوليد التغيير الاقتصادي ـ الاجتماعي لمصلحة القوى المهمشة والمحرومة، وغياب برامج ملموسة لتوليد نظام سياسي ديمقراطي يرعى مصالح وحقوق جميع المواطنين من دون تمييز، بمَن في ذلك المرأة والأقليات، أمور مكّنت قوى الثورة المضادة، المسنودة من قوى إقليمية ودولية، من إعادة فرض سيطرتها وتجديدها للنظام القديم وإن بوجوه جديدة. غير أن الأوضاع التي ولّدت هذه الثورات الشعبية بقيت كما كانت، وبالتالي فإن تواصل إنتاج اللامساواة والفساد والمظالم يُبقي الأوضاع في حالة متفجرة.

دول عربية تتفكك واستعمار استيطاني يتغوّل

إن مسارعة قيادات عربية إلى زيارة الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترامب في واشنطن، على الرغم من اتضاح انحيازه إلى سياسة اليمين الصهيوني المتطرف في إسرائيل وعدائه للإسلام وقضايا التحرر والحداثة، مؤشر إلى واقع حال النظام العربي الرسمي الراهن. كما أن حالة الضعف العربي يظهرها قرار حكومة إسرائيل، في نيسان/أبريل ٢٠١٧، بناء مستعمرة جديدة في صلب الضفة الغربية بعد يوم واحد من تجديد التزام القمة العربية بالشروط التي كانت قد طرحتها في سنة ٢٠٠٢ لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه بعد ثلاثة أيام من إعلان المبادرة العربية في تلك السنة (٢٠٠٢) اجتاح الجيش الإسرائيلي مدن الضفة الغربية واحتلها، وحاصر ياسر عرفات في مقر إقامته في رام الله.

في حزيران/يونيو ١٩٦٧ استكملت إسرائيل احتلالها ما تبقّى من أرض فلسطين (علاوة على سيناء والجولان)، ومنها الجزء الذي تسميه إسرائيل "يهودا والسامرة" لارتباطه بجغرافيا الرواية التوراتية التي تسند إليها الصهيونية مسوّغها الديني لاستعمارها الاستيطاني لفلسطين. لذا باشرت استعمارها الاستيطاني الذي لم يتوقف لحظة خلال العقود الخمسة الماضية، كما أن احتلال هذا الجزء من فلسطين أوجد سبباً في ظهور مجموعات قومية دينية يهودية متطرفة، وفي توطيد نفوذ المستوطنين في مؤسسات الدولة الصهيونية كافة.

لقد وفّر احتلال بقية الأرض الفلسطينية في حزيران/يونيو ١٩٦٧ لإسرائيل الفرصة كي تعلن ضم القدس الشرقية، وتعتبر القدس الموحدة عاصمتها الأبدية، وتتعامل مع سكانها الفلسطينيين كمهاجرين في مدينتهم، يُمنحون إقامة دائمة، مع الحرص على اعتماد تدابير متنوعة لتغيير التركيبة السكانية والجغرافية للمدينة، شملت مصادرة مساحات واسعة من أراضي القدس وجوارها، وتشييد أحياء يهودية جديدة داخلها، وفرض قيود صارمة على البناء في الأحياء الفلسطينية، في مقابل تشجيع المستوطنين على التمدد في هذه الأحياء، والتمييز تمويلاً وخدماتياً، ضد كل ما هو فلسطيني.

ولجأت إسرائيل مع بداية التسعينيات إلى وضع الحواجز العسكرية، واعتماد نظام حصول

الفلسطينيين من بقية الضفة الغربية وقطاع غزة على تصاريح لدخول القدس. وزاد بناء جدار الفصل العنصري (بُدىء في سنة ٢٠٠٢) في القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين، كما أدى إلى فصل ثمانية أحياء مقدسية عن المدينة بعد أن باتت على الجانب الآخر من الجدار، مع الاستمرار في إلزام سكانها تسديد الضرائب من دون أن تُوفر لهم الخدمات التي توفرها للأحياء اليهودية.

وعندما أخلت إسرائيل مستعمراتها داخل قطاع غزة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، اعتبرت أنها أنهت احتلالها لقطاع غزة، وهي، خلافاً للقانون الدولي، لا ترى أن حصارها التام للقطاع أرضاً وجواً وبحراً (منذ عشرة أعوام)، وإحكامها قبضتها الأمنية والعسكرية والاقتصادية عليه، وتقييدها حركة السكان والسلع منه وإليه، إنما هو احتلال وفرض عقوبة جماعية، وممارسة لشكل من أشكال الإبادة الجماعية المتدرجة. فقد أشار تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNICTAD) لسنة ٢٠١٥، إلى أن قطاع غزة مرشح لأن يصبح مكاناً غير قابل للحياة البشرية في سنة ٢٠٢٠ إذا ما استمر وضعه على ما هو عليه، وبعد أن تجاوزت نسبة البطالة فيه ٤٤٪، وحيث يعاني ما لا يقل عن ٧٢٪ من السكان غيابَ الأمن الغذائي، بينما تعتمد نسبة عالية منهم على المساعدات الإنسانية، فضلاً عن أن البنية التحتية والخدمات العامة باتت في وضع مزرٍ، إذ إن ما يزيد على ٩٥٪ من مياه الأنابيب لم يعد صالحاً للشرب، كما أن الكهرباء لا تتوفر إلاّ بضع ساعات يومياً. ومن هنا، لا يختلف وضع قطاع غزة عن معسكر اعتقال يضم قرابة مليونين من البشر له سبع بوابات (معابر) تسيطر إسرائيل عليها سيطرة تامة، باستثناء بوابة رفح المخصصة للمغادرين والوافدين من مصر، علاوة على أنها تسيطر سيطرة تامة، على سماء القطاع ومياهه الإقليمية، وتتحكم في علاقاته التجارية والاقتصادية الخارجية، وهي شنت عليه ثلاث حروب تدميرية بين سنتَي ٢٠٠٨ و٢٠١٤، وتهدد بشن حرب تدميرية جديدة.

تعاملت إسرائيل مع الضفة الغربية عند احتلالها في سنة ١٩٦٧ مثلما تعاملت مع الأراضي الفلسطينية التي استعمرتها في سنة ١٩٤٨، أي كأرض تقع في نطاق سيادتها بشكل مستديم. ولذا، فإنها تفرض سيطرتها على الأرض والموارد الطبيعية والحياة الاقتصادية، وعلى حركة السكان والسلع، وتمارس الاعتقال الإداري (وهو اعتقال تعسفي تماماً لأنه يتم ويتجدد من دون محاكمة)، وتفرض على سكان الضفة الفلسطينيين المثول أمام القضاء العسكري الذي يحاكم آلاف الفلسطينيين سنوياً، ومعظمهم من المنطقتين "أ" و"ب" (المنطقتان المفترض أن تكونا تحت السيطرة الأمنية والإدارية الفلسطينية) في الضفة الغربية، فضلاً عن هدم بيوت أُسَر كعقوبة لأي فلسطيني يقاوم الاحتلال، أو كإجراء لحصر ممارسة النشاط العمراني الفلسطيني ضمن مناطق مقيدة بمخططاتها التوسعية.

استثمرت إسرائيل اتفاق أوسلو في مواصلة سياستها تجاه الأرضي الفلسطينية التي احتلتها في سنة ١٩٦٧ لتوليد وهم أن السلطة الفلسطينية هي المسؤولة عن واقع الفلسطينيين في هذه الأراضي، في حين أن لا قرار تأخذه السلطة مهما يكن صغيراً إلاّ ويستدعي موافقة إسرائيلية، علنية أو ضمنية. إن أهمية وجود سلطة فلسطينية بالنسبة إلى إسرائيل قائمة على كون الأولى هي مَن يتحمل تكلفة احتلالها لهذه الأراضي، وأن السلطة هي المسؤولة عن الإنفاق على خدمات التعليم والصحة وعلى البنية التحتية في المنطقتين "أ" و"ب"، عبر ما تتلقاه من تحويلات ومساعدات خارجية، وما تجبيه من ضرائب مباشرة وغير مباشرة من المواطنين، ومستندة أيضاً إلى كون السلطة أخذت على عاتقها توفير الحماية للإسرائيليين، بمَن فيهم المستوطنون، وهذا هو مغزى التنسيق الأمني.

مع وصول اتفاق أوسلو إلى طريق مسدود، وتواصل الانقسام والتفكك في الحركة السياسية الفلسطينية، تفاقم تغوّل اليمين الإسرائيلي الديني والقومي الأصولي في ممارساته ليس فقط تجاه الأراضي التي احتُلت في سنة ١٩٦٧، بل أيضاً تجاه تلك التي احتُلت في سنة ١٩٤٨. وهذه الممارسات يحركها تعميق غرس سيطرة إسرائيل على أرض فلسطين، وحشر سكانها الأصليين في معازل، وقضم ما صُنّف بالمنطقة "ج" وغور الأردن، فضلاً عن الكتل الاستيطانية والقدس، وإتاحة حكم ذاتي إداري للسلطة الفلسطينية ـ تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية والهيمنة الاقتصادية ـ على معازل سكانية فلسطينية.

ما يخشاه بعضنا هو أن يقود التوهمُ بأن الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة مستعدة لأن تأخذ موقفاً منصفاً تجاه الشعب الفلسطيني، السلطةَ الفلسطينية إلى اتخاذ إجراءات قاسية تجاه قطاع غزة باعتبارها إجراءات ضاغطة على حركة "حماس" تهدف إلى استعادة سيطرتها على القطاع. وهذه الإجراءات، إذا اتُّخذت، ستفاقم البؤس والشقاء للأغلبية العظمى من السكان، لكنها لن تمس بسلطة حركة "حماس"، ولن تدفعها إلى التخلي عن سلطتها لمصلحة سلطة حكومة توافق وطني تقودها حركة "فتح"، وهذا أمر لن يقود سوى إلى مزيد من تهميش القضية الوطنية الفلسطينية وتشوّشها.

صناعة وعي جديد

نحن بحاجة إلى وعي جديد بعد خمسين عاماً على هزيمة حزيران/يونيو وما تلاها من هزائم وكوارث ودمار، وبعد هذا الكم كله من الاستعمار الاستيطاني وبناء المعازل والاعتقال والتمييز العنصري، وبعد ربع قرن من إنكار الكارثة التي أورثنا إياها اتفاق أوسلو. وعيٌ جوهره، عربياً، الوعي بالحاجة الماسة إلى تفكيك آليات إنتاج اللامساواة والتمييز والاستبداد وسيطرة نخب صغيرة على القرار الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وجوهره، فلسطينياً، الحاجة إلى إعادة بناء الحركة السياسية الفلسطينية على أسس ديمقراطية تمثيلية جامعة، وتخطّي حالة إنكار غياب فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة لا تفرط في حق العودة. لقد عرّض الجري وراء سراب اتفاق أوسلو التجمعات والمجتمعات والجاليات والمخيمات الفلسطينية داخل فلسطين التاريخية وخارجها لأشكال من الانكشاف المرعب رأينا أمثلة صادمة له في العقدين الأخيرين في التجمعات الفلسطينية كافة.

ليس في الأفق ما يؤشر إلى قرب التوصل إلى تسوية للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي تتجاوز صيغة حكم ذاتي إداري بائس على "معازل" محاصرة بمستعمرات صهيونية وطرق التفافية للمستوطنين وحواجز عسكرية إسرائيلية دائمة وطارئة. أي ليس في الأفق ما يشي بقيام ـ على المدى المنظور ـ دولة فلسطينية قادرة على ممارسة السيادة على شبر واحد من أرض فلسطين وإن سُمح لها بأن ترفع العلم الفلسطيني، وأن تعزف النشيد الوطني وتستقبل زوارها الرسميين بالبساط الأحمر، فالسلطة الفلسطينية تقوم بهذا كله الآن. كما لن يغيّر من واقعها الفعلي، اعتمادها جميع مسميات الدولة السيادية، كما تفعل الآن. أمّا مكونات الشعب الفلسطيني خارج الضفة والقطاع، فسيحظر على الدولة العتيدة التكلم باسمهم، لأن "التسوية" التي يُهيأ لها ستشترط إنهاء جميع المطالب بما فيها حق العودة.

لقد استُغلت المفاوضات الثنائية لتعميق الاستعمار الاستيطاني وترسيخ نظام الأبارتهايد وبناء المعازل، ولتهويد القدس والتغطية على الاعتقال التعسفي والإذلال اليومي على الحواجز واقتحامات المدن والقرى والبيوت، ولذا علينا التخلص نهائياً من زيف الوعي بقدرة

المفاوضات على توصيلنا إلى حل، واستبدالها بالثقة بأن لا قوة قادرة على أن تلزم الشعب الفلسطيني بقبول تسوية تفصّلها دولة استعمارية عنصرية متوحشة، وترعاها إمبراطورية هي الأشرس والأقل أخلاقية في التاريخ المعاصر.

نحن بحاجة إلى وعي جديد تستدعيه المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية والإقليم والعالم في العقود الأخيرة، وما دخل على حقل السياسة الفلسطينية من تبدلات طالت تكوين وأهداف قواه السياسية والاجتماعية والثقافية، وعلاقات هذه بعضها مع بعض ومع قوى خارجية.

ليس لدى الحركتين السياسية والثقافية الفلسطينية ما يبرر التردد في توليد رؤية كفاحية جديدة بمختلف أبعادها، فمقولة إن موازين القوى لا تسمح بتجاوز مطلب إقامة دولة فلسطينية على حدود الأراضي التي احتُلت منذ سنة ١٩٦٧، هي دعوة إلى انتظار ما يتيح به ميزان القوى القائم، متجاهلة أن العديد من التحولات ذات الأثر والقيمة في العالم (بما فيها في المنطقة العربية) تم بصورة معاكسة لما تقترحه موازين القوى المرئية في حينه. وهذا الأمر يسري على انطلاق الثورة الفلسطينية في الستينيات. ولهذا يجب التمعن في مدلولات فشل ربع قرن من المفاوضات المباشرة مع إسرائيل من أجل قيام دولة مستقلة على حدود الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، كما يجب عدم التفريط فيما امتلكته الثورة الفلسطينية من تفوّق أخلاقي يمثله نضال الشعب الفلسطيني، ومن قيم تحررية وانعتاقية، وهي القيم التي يتعين على الرؤية الفلسطينية الجديدة تجسيدها.

ويتوجب على الوعي التحرري الجديد أن يتلمس حقوق جميع الفلسطينيين ومصالحهم، وما لحق بهم من ظلم وإنكار لحقوقهم التاريخية والسياسية والإنسانية، وكذلك أن يخاطب يهود إسرائيل ويقنعهم بأنهم لن يكونوا أحراراً ما دام الاحتلال والتشريد والتطهير العرقي والتمييز تمارَس من طرفهم ضد الشعب الفلسطيني، وما دامت الصهيونية كحركة عنصرية هي المهيمنة في مجتمعهم.

هذا قد يعني رفض تقسيم فلسطين إلى دولتين، ويفترض بناء وطن تعددي قائم على المساواة والإنصاف للجميع، وعلى حق كل مشرد من الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه، وحقه في التعويض عن الأضرار التي لحقت به جرّاء الاستعمار الاستيطاني والتطهير العرقي.

هذا ما حاولت منظمة التحرير طرحه غداة هزيمة حزيران/يونيو، لكنها لم تحوله إلى مشروع سياسي ديمقراطي نضالي، وإلى بديل تحرري وتقدمي إنساني من المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني العنصري. إن الخطوط الأولية لهذه الرؤية تطرحها حركة المقاطعة لإسرائيل (BDS)، لكنها مبادرة بحاجة إلى استكمال كي تتحول إلى رؤية ديمقراطية تقدمية بديلاً من مشروع الدولة اليهودية الواحدة العنصري، ومن مشروع الدولة الإسلامية الواحدة الإقصائي، ومن مشروع "حل الدولتين" الذي يشكل غطاء لدولة الأبارتهايد الصهيونية الواحدة.

ولعل في إضراب الأسرى في السجون الإسرائيلية عن الطعام الذي بدأ في أواسط نيسان/أبريل الماضي، والتفاعل والتضامن الواسع مع نضالهم، ما يبشّر بعودة الوعي إلى السياسة الفلسطينية، وما يحثّ على الحاجة إلى تنويع فعل المقاومة ضد الاحتلال ومستوطنيه، وإلى خلق حالة نهوض جديدة في مواجهة محاولات شيطنة النضال الوطني الفلسطيني ووصمه بالإرهاب. ■

فيصل درّاج*

حرب حزيران/يونيو وتأسيس الهزيمة المتوالدة

انطوى الصراع العربي ـ الإسرائيلي، في القرن العشرين، على واقعتين تاريخيتين: هزيمة ١٩٤٨ التي أفضت إلى انتصار المشروع الصهيوني في فلسطين، والتي أعطاها العرب، بدهشة وغضب، صفة: النكبة النكباء، كما لو كانت زلزالاً طبيعياً غير متوقع، يأتي ويذهب؛ هزيمة ١٩٦٧ التي أطلق عليها العرب صفة "النكسة"، والتي استقرت في مكانها حتى أصبحت جزءاً من الواقع العربي، يعترف البعض بها باحتجاج مرير، ويرفضها البعض الآخر مستجيراً بصناعة كلامية لا تغيّر من الهزيمة شيئاً.

تندرج هزيمتا ١٩٤٨ و١٩٦٧ اللتان يفصل بينهما عشرون عاماً، في المبدأ السياسي ـ التاريخي القائل بالتحدي والاستجابة، من دون أن تتساويا في الأسباب والنتائج. فقد أرجع العرب، والمتفائلون منهم خاصة، الهزيمة الأولى إلى ثلاثة أسباب مشهورة: التخلف والتجزئة والاستعمار. ففي الأول ما يعطّل الإمكانات العربية المتعددة، وفي الثاني ما يبدد فضائل الوحدة وينشر رذائل الفرقة، وفي الثالث قوة عدوانية أجنبية تحاصر العرب وتعضد "اليهود". لقد كان في الأسباب الثلاثة، وفي زمن عربي بدا صاعداً، ما يصرّح "بضرورة الثأر"، وبمشاريع تهزم الهزيمة وتستقدم النصر الأكيد.

أنتج الصمود العربي المحمول على روح قومية صارخة، مقولات النصر المنتظر الأساسية: التقدم الاجتماعي الذي يصرع التخلف الموروث ويهزمه؛ الوحدة العربية القادمة مع الاستقلال العربي الذي هزم "الاستعمار"؛ العمل العربي الموحد الذي يجعل من التسلط الاستعماري أثراً من آثار الماضي. ومع أن حرب الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ جاءت واستعد العرب لمجيئها، إذ سبقتها الشعارات والأشعار والنظريات وهتافات الجماهير الصاخبة، إلاّ إنها انتهت إلى هزيمة أُخرى، بل إلى الهزيمة الأشد ثقلاً والأكثر خطراً في تاريخ العرب الحديث. لقد كان بين الهزيمتين فرق ومسافة، فالأولى كانت قابلة للتفسير، عند العرب المتفائلين، بينما بدت الثانية عصية على التفسير، وذهب مفسّروها إلى تبريرات فاسدة قوامها الاستعمار الخبيث وتآمر "القوى الرجعية"، بل رأوا في "بقاء الأنظمة التقدمية" تعويضاً عن الهزيمة ـ النكسة.

بيد أن الفرق الفعلي بين الهزيمتين تجلى في

* كاتب وناقد فلسطيني.

الموقف العملي منهما: فالأولى استدعت مبدأ التحدي والاستجابة، بوهم كثير أو قليل، بينما صرفته الثانية، كما لو أن التحدي أمر ميؤوس منه، إن لم يكن "خطراً على الأمة"، وكانت الاستجابة إضعافاً للأنظمة التي قاتلت ولم تقاتل، في انتظار زمن سعيد مقبل، غير قابل للتحديد، يعيد الأمور إلى نصابها.

ولعل هذا الحسبان السلطوي، الذي يبدأ بالسلطة وينفي التراب الوطني، والذي يشكل الدفاع عنه مسوغاً لوجود الدولة، هو الذي منح هزيمة حزيران/يونيو استقرارها، فبدت واقعاً قريباً من البداهة يجب الاعتراف به بكلمات متقاطعة أو بتبرير بائس. أصبحت هذه الهزيمة ولوداً، تتناتج في غيرها، وغدا زمنها مرناً "مفتوحاً"، يحيل على تاريخ محدد هو الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، ويحيل، في الوقت نفسه، على أزمنة لاحقة، لا سبيل إلى تحديدها. وتكشّف ذلك التناتج المفتوح في حصار المقاومة الفلسطينية المسلحة التي ظهرت في سنة ١٩٦٥، والتي كان في صعودها حصار للأنظمة العربية، وفي الحرب الأهلية اللبنانية التي بدأت في سنة ١٩٧٥، ولا تزال قائمة، كما لو أن هذه الحرب الأهلية المدمرة، والتي لا ضرورة لها، كانت مجالاً لحرب عربية – عربية، عبّر عنها الراحل اللبناني مهدي عامل حين تحدث عن: "الحرب العربية الأهلية في لبنان"، في انتظار دخول "الجيش الإسرائيلي" إلى بيروت، والذي كان تتويجاً للهزائم المتعددة التي سبقته.

ألغت هزيمة حزيران/يونيو مبدأ التحدي والاستجابة، وجعلت المنتصر أكثر انتصاراً، والمهزوم أكثر هزيمة، منجزة "واقعة تاريخية غير مألوفة"، على اعتبار أن المهزوم، مهما تكن أحواله، يرفض الهزيمة، متوسلاً ما استطاع من الأدوات والوسائل. ولهذا اخترع العرب حروبهم الصغيرة، ليبرهنوا أنهم يخوضون الحرب ولم يغادروا أرضها. فعلاوة على الحرب اللبنانية، كان هناك الخلاف السوري – العراقي، والخلاف المصري – الليبي، وحروب السودان، والخلاف الجزائري – المغربي، و"حروب المخيمات الفلسطينية في لبنان" التي قاتلت المقاتلين الفلسطينيين، لأنهم "يقاتلون" في سبيل فلسطين "خارج أرضهم".

وواقع الأمر أن حرب حزيران/يونيو لم تنهِ الحروب، وإنما غيّرت مواقعها وأهدافها، فانتقلت من حرب بين إسرائيل والأنظمة إلى حرب، صريحة أو مضمرة، بين الأنظمة وشعوبها، إذ كان لزاماً على القوى العربية، المتطلعة إلى نصرة فلسطين وشعبها، أن تعترف بما تعترف به الأنظمة، وأن تقاتل القوى التي تختارها الأنظمة، وألاّ تستجيب إلاّ لما يؤمّن استقرار الأنظمة ودوام الحال. ولعل سياسات الأنظمة المهزومة المتنوعة، هي التي استغنت عن كلمة "الشعب" الذي يُعترَف بحقوقه وواجباته، واستعادت ثنائية: الرعية والسلطة، إذ الأولى كمّ بشري خانع واجبه الإذعان، وإذ الثانية متسلط وحيد، يقف فوق "رعيته" ويتحدث باسم البشر جميعاً. لذا بدا الاستبداد، بعد حرب ١٩٦٧، وكما أظهرت الرواية العربية، سيد المرحلة ومجلى لروح الزمان، الأمر الذي أنتج، بلغة علماء السياسة، "أنظمة الخوف" التي يقف على رأسها مرجع وحيد لا يخاف إلاّ من شعبه، وعلى شعبه أن يرهبه ويخاف منه. صارت "صناعة الخوف" هي الصناعة الأساسية المعترف بها، لدى أنظمة "لا تعترف بالهزيمة"، وتعترف بضرورة احتكار السلطة والقرار الوطني والقومي. وكان على هذه "الأنظمة الاستثنائية" أن "تحارب" السياسة وحرية الأحزاب السياسية وحرية القول والمبادرة، على اعتبار أنها أمور فاسدة تفضي إلى إضعاف المجتمع وقواه اللازمة، وهما عنصران ضروريان من "أجل المعركة المصيرية المقبلة."

شكلت حرب حزيران/يونيو، في لحظة أولى، هزيمة للأنظمة العربية، ومثّلت، في لحظة تالية، هزيمة للشعوب العربية المحاصرة بالإحباط والأحكام العرفية، ذلك بأن في هذه الهزيمة

انتصاراً للأنظمة التي قاتلت ولم تقاتل، وتحولت إلى "قوى رجعية جديدة"، بلغة قديمة ألغاها الزمن المهزوم. غير أن جوهر الهزيمة تمثل في تكامل علاقات متعددة قوامها هزيمة ما هو وطني، ما دام الاحتلال لا يقابَل بالمقاومة، وإنما بالاعتراف المعلن أو الصامت، وهزيمة الإرادة الوطنية الجماعية التي انتهت إلى يد سلطة مفردة تتحدث عن معركة مؤجلة، وهزيمة العقلاني – الديمقراطي، لأن العقل يقضي بالدفاع عن الوطن وتأكيد كرامة المواطنين، بقدر ما يأمر العقلاني – الديمقراطي بوحدة المجتمع والسلطة في محاربة العدوان الخارجي.

أفضى تدمير العلاقات الوطنية المجتمعية إلى سبات اجتماعي – نسبي يقترب من الموات، وهزمت الأنظمة المهزومة معطيات الحداثة الاجتماعية، قبل أن تنتج عقولاً قاصرة ترى في هزيمة الحداثة واجباً مقدساً يحجب "إسرائيل والحق الفلسطيني." كان في هزيمة حزيران/يونيو، كما في السياسات السلطوية المرتبطة بها، ما جاء بانتقام متأخر من طه حسين الذي رفع راية العقل والعقلانية، ومن الشيخ محمد عبده الذي اعترف بالتطور وحاذر التكفير، ومن قسطنطين زريق الذي وحّد بين الديمقراطية والقومية، وساطع الحصري الذي نظر إلى قومية عربية حديثة تُبنى على التربية والتعليم والانفتاح على تجارب البشرية المتحضرة.

ولعل اتساع الدمار الذي ألحقته الأنظمة بالمجتمعات العربية، هو ما جعل من هزيمة حزيران/يونيو هزيمة مفتوحة، واستبعد إمكان الرد عليها، لأنه أمر يحتاج إلى إرادة مجتمعية جامعة لا تقبل به "مراجع مفردة" أدمنت هندسة الخراب. ولهذا بدا حديث البعض عن "نهضة عربية جديدة"، في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، مثيراً للسخرية، إذ لا يمكن استنهاض مجتمع انهارت مؤسساته التعليمية والقضائية، ونشرت سلطته الخوف والإحباط. ولم يكن الأمر مختلفاً حين تكلم بعض آخر على "أزمة حركة التحرير العربية"، ذلك بأن مفهوم الأزمة له علاقة بالمسؤولية، وتجددها لا ينفصل عن استمرارية الأنظمة العربية التي لا تعترف بالأزمة ولا بما يشبهها.

ربما يكون في الوضع الشاذ "للأمة العربية" في تعاملها مع الهزيمة، ما يعارض دروس التاريخ واجتهادات المؤرخين: فمن المفترض أن الهزيمة تستنهض الإرادة القومية الجماعية، وهو أمر لم يتحقق، بسبب انهيار المشروع القومي، قبل الهزيمة وبعدها، وذلك الركود المستبد الذي هو تعطيل للتاريخ. ومن المفترض أيضاً أن الانتصار الكبير يربك صاحبه، أي الطرف الإسرائيلي، ويضع المهزوم على بداية طريق "عقلاني" جديد، "فقد يصنع المنتصرون التاريخ، لكن تقدّمه يأتي من مقاومة المهزومين."[1] فالانتصارات الكبيرة تنطوي على أخطاء كبيرة، مثلما يقول المؤرخ الألماني راينهارت كوزليك، لكن "العرب" المهزومين رفضوا استنتاج المؤرخ وبرهنوا أن "الهزيمة الكبيرة" أعادت صنعهم وأخذت بيدهم إلى ثنائية العجز والاستنقاع، لأن القائمين على شؤونهم انتبهوا كثيراً إلى حياة سلطاتهم، وقذفوا بحياة الأوطان إلى مواقع هامشية. ولا غرابة في أن ينتهي الاستنقاع، الطويل العهد، إلى "احتضار العالم العربي"، بلغة الذين يتأسّون على الواقع العربي، وأن تتلقى الهزيمة المتجددة حياة مستمرة.

يقول كارن روس، المعلق السياسي على قضايا العالم الراهنة، في مقدمة كتابه "الثورة بلا قيادات"، ملامساً الزمن العربي الراهن: "إنه زمن يتسم بقدر هائل من اللااستقرار وانعدام اليقين [....] تزعم الحكومات بأنها توفر الاستقرار، لكن ذلك عرض زائف، لأن القمع لا يتمخض إلاّ عن المعارضة؛ هو استقرار قوامه ثمن مرعب للأرواح والمعاناة الإنسانية."[2] وإذا كان المعلق الإنجليزي قد تحدث عن القمع، فإن كتاب "لماذا تسقط الأمم" يتطرق في مقدمته إلى وجه آخر من البؤس العربي عنوانه الفساد والركود القاتل، فهو يقول: "لم تمتد الثورة الصناعية والتكنولوجية إلى مصر التي حكمها

العثمانيون، وعاد وحكمها بطريقة مماثلة حسني مبارك وعائلته."[3] طرح الكتاب السؤال التالي: لماذا يعيش المصريون في فقر عميم؟ سائلاً، ضمناً، عن أسباب ركود يضع المجتمع خارج التاريخ.

قد يكون في الإشارة إلى الكتابين استطراد نافل، لكنها، فعلياً، مرتبطة بهزيمة حزيران/يونيو التي كاد العجز السلطوي العربي المتواتر يدفع بالعرب إلى خارج التاريخ، ويقترح "تاريخاً غريباً" من اختصاص العرب وحدهم. ذلك بأن في وضع الهزيمة العربية ما يطرح سؤالين: كيف يقاتل مواطنون لا علاقة لهم بالقرارات التي تخص وطنهم؟ وعمّ يقاتل المواطن العربي إذا كان رئيسه مختصاً بنهبه وقمعه واختلاس حقوقه؟

ذكر المؤرخ الفرنسي هنري لورنس في كتابه "مسألة فلسطين"، الذي تُرجم إلى العربية في عدة أجزاء، سؤالاً وجّهه مسؤول إنجليزي إلى القائد الصهيوني بن ـ غوريون: "كيف تريدون دولة يهودية خالصة وأنتم محاطون بأعداد هائلة من العرب؟" أجاب القائد الصهيوني: "المطلوب منكم الموافقة، أمّا المحيط العربي فنحن نتكفل به." تبدو كلمة نتكفل به غامضة وتحتمل أكثر من تأويل.[4] ■

المصادر

١ Wolfgang Schivelbusch, *The Culture of Defeat: On National Trauma, Mourning and Recovery* (London: Granta Books, 2003), pp. 3-5.

٢ كارن روس، "الثورة بلا قيادات: كيف سيبادر الناس العاديون إلى تولي السلطة وتغيير السياسة في القرن الواحد والعشرون؟" (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٧)، مقدمة الطبعة العربية، ص ٩.

٣ Daron Acemoglu and James Robinso, *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty* (New York: Crown Business, 2012), p. 4.

٤ هنري لورانس: "مسألة فلسطين: المجلد الثاني ١٩٢٢ – ١٩٤٧: رسالة مقدسة للعالم المتمدن" (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة في مصر، ٢٠٠٧)، ص ٢٧٤.